الأردن 2030
الذي نريد

مخرجات المبادرة

مركز الحياة – راصد

الأردن 2030
الذي نريد

مخرجات مبادرة

الأردن الذي نريد

يصدر عن

مركز الحياة - راصد

آذار/ مارس 2020

©جميع الحقوق محفوظة لمركز الحياة - راصد 2020

المحتويات

العنوان | الصفحة

المشكلة

باتت الفجوة بين الشباب الأردني وصانع القرار تكبر يوماً تلو الآخر بسبب ما يعتري المجتمع الأردني من قلق وتخوف وضعف الثقة تجاه الأداء الحكومي والبرلماني، خاصة في ظل ما يشهده الأردن من تردي في الوضع الاقتصادي وارتفاع في نسب الفقر والبطالة وبروز حالات الواسطة والمحسوبية بشكل يخل بالعدالة الاجتماعية، إضافة لضعف البنية التحتية ومستوى الخدمات الحكومية، ما أدى إلى قلق الأردنيين وتخوفهم من المستقبل، ويظهر ذلك جلياً في ظل غياب الشباب عن صنع القرارات التي تمس حياتهم ومستقبلهم بالرغم من أنهم الفئة الأكبر في المجتمع الأردني والأقدر على تحديد احتياجاتهم وبناء مستقبلهم الذي يريدون.

نظراً للإرث التاريخي في ضعف وانتقائية التواصل الرسمي مع الشباب وما تولد عنه من شعور بالتهميش، توجه الشباب الأردني للتعبير عن آرائهم والتخطيط لمستقبلهم عبر وسائل التواصل الاجتماعي التي أصبحت الملاذ شبه الوحيد لهم للتعبير وخوض النقاشات متعددة المجالات، رغم إيمان العديد منهم بان مساحة الحرية في هذه المنصات بدأت تضيق بسبب التشريعات والإجراءات المقيدة للمحتوى الالكتروني وحرية التعبير.

وفي ظل التخبط في الأداء الحكومي وكثرة الخطط الحكومية المتضاربة التي تبين توجهات مختلف للحكومات المتعاقبة، وفي ظل عدم خضوع الحكومات المتعاقبة لرقابة ومتابعة حقيقية من قبل البرلمان وعدم إشراك الشباب في صناعة القرار الرسمي، جاءت مبادرة الأردن الي نريد 2030.

الهدف

تهدف هذه الوثيقة للعمل كمرجع شامل يتضمن تحليلاً لواقع حال القطاعات الأساسية في الأردن من وجهة نظر الشباب وتقديم تحليلاً تفصيلياً لصناع القرار حول نظرة الشباب الأردني لحاضرهم وتطلعاتهم لمستقبلهم وتوصياتهم التي ستوصلهم لما يتطلعون اليه، حيث يهدف هذا التحليل للمساهمة في عمليات صنع القرار في القطاعات التي تلعب دوراً في المساس بشكل مباشر بحياة الشباب الأردني والتي تؤثر تأثيراً مفصلياً على مستقبلهم.

كما تهدف هذه الوثيقة الى تعزيز التنمية المستدامة في الأردن استناداً الى أهداف التنمية المستدامة المنبثقة عن الأمم المتحدة 2030 وذلك بعد تحليل الواقع الحالي لاثنا عشر هدفاً من أهداف التنمية المستدامة ضمن السياق الأردني، حيث تقدم الوثيقة تحليلاً عميقاً لأهداف التنمية المستدامة لبيان التحديات التي تواجه تطبيقها من وجهة نظر شبابية، وتقييم الشباب للواقع الحالي للتعامل مع هذه التحديات بحلول العام 2030، كما تقدم الوثيقة اقتراحات الشباب وحلولهم ومشاريعهم المقترحة للحكومة للنهوض بهذه القطاعات وتحقيق طموحاتهم نحوها.

كما تأتي هذه الوثيقة لتقليص الفجوة بين الشباب الأردني وصناع القرار من السلطتين التنفيذية والتشريعية وتعزيز مبدأ المشاركة الشعبية في عملية صنع القرار التي من شأنها زيادة رضا المواطنين عن الأداء العام وزيادة حس المسؤولية لدى الشباب وكافة فئات المجتمع بصفتهم شريك أساسي في التخطيط والتنفيذ.

الأهمية

تبدو جليةً الحاجة لبلورة أفكار الشباب ومأسستها ضمن أطر علمية ومنهجية قابلة للتطبيق ويمكن البناء عليها في صناعة القرار، وتكمن أهمية هذه الوثيقة أنها الوثيقة الوطنية الأولى من نوعها التي تعنى بإيجاد خلاصة لرؤى الشباب وطموحاتهم، ومن المتوقع أن تشكل أهمية للقطاعات التالية:

1. الحكومة

- تقدم هذه الوثيقة تحليلاً شاملاً للحكومة حول تحديات ومشاكل الشباب تجاه القطاعات المختلفة مما يساعد الحكومة على فهم أفضل لاحتياجات الشباب والمشاكل التي تواجههم.
- مساعدة الحكومة على اتخاذ القرارات بناءً على تحليل علمي شامل لكافة محافظات المملكة.
- تعزيز مبدأ المشاركة الشعبية في عملية صنع القرار مما سيزيد مستوى رضا المواطنين وخاصة فئة الشباب عن أداء الحكومة وقراراتها وخططها.
- مساعدة الحكومة على التخطيط تماشياً مع التوجهات العالمية المرتكزة على أهداف التنمية المستدامة (SDGs) 2030

2. البرلمان

- مساعدة أعضاء مجلس النواب على القيام بدورهم الرقابي بشكل أفضل وأكثر تركيزاً على توجهات الشباب وتطلعاتهم.
- المساهمة في سن التشريعات التي تلبي تطلعات الشباب وتؤمن لهم مستقبل أفضل.

3. الشباب

- توفير بدائل حقيقية وتوصيات يمكن للشباب الارتكاز عليها عند مقابلتهم صنّاع القرار للتعبير عن تطلعاتهم.
- توفير فهم صحيح للشباب حول واقع القطاعات المختلفة في الدولة الأردنية مما يساعدهم في التوجه للطريق الصحيح في التخطيط لمستقبلهم.
- زيادة شعور الشباب بالاندماج في المجتمع بسبب ما وفرته هذه الوثيقة لهم من مساحة للتعبير عن آرائهم وأفكارهم.

4. مؤسسات المجتمع المدني

- تساعد هذه الوثيقة مؤسسات المجتمع المدني لبناء برامجها وخططها الاستراتيجية وفقاً لاحتياجات الشباب وتوجهاتهم وذلك لضمان مستوى أعلى من التنمية المستدامة وزيادة الفائدة المجتمعية من جهود مؤسسات المجتمع المدني.

5. المؤسسات الدولية والمانحين

- تشكل هذه الوثيقة خارطة طريق للمؤسسات الدولية والمانحة تساعدها على تركيز تمويلها على القضايا الحقيقية التي تلبي احتياجات الشباب وتنهض بمستوى القطاعات المختلفة وتؤمن مستقبل أفضل.

6. الأكاديميين والباحثين

- من شأن الوثيقة أن تقدم أفكاراً ومواضيع حديثة وواقعية للأكاديميين والباحثين لتنفيذ البحوث العلمية والأكاديمية حولها تكون نابعة من الواقع الحالي وليس مبنية على إرث من الماضي.

المنهجية

تم إعداد وثيقة (الأردن الذي نريد 2030) بناءً على المنهج الوصفي الذي يتميز بطريقته الواقعية في التعامل مع المشكلة، نظرًا لوجود فريق العمل في الميدان بشكل مباشر مما يظهر النتائج بشكل موضوعي دون تدخلات فريق العمل وآرائهم الشخصية، حيث تم تنفيذ اثنى عشر ورشة عمل في كافة محافظات المملكة تضمنت كل ورشة اثنى عشر مجموعة عمل ناقشت كل مجموعة محورين مختلفين من محاور هذه الوثيقة.

ولغايات إعداد هذه الوثيقة تم اتباع مجموعة من الخطوات التي اتخذت المشاركة الشعبية مبدأً لها على النحو التالي:

1. تحديد محاور الوثيقة

كخطوة أولى وبعد تحديد المشكلة التي أطلقت شرارة العمل بهذه الوثيقة وتحديد الهدف منها وأهميتها، تم تنفيذ بحث مكتبي حول الأولويات والاستراتيجيات الوطنية وما التزمت به الحكومة الأردنية من اتفاقيات دولية وخطط وطنية، بهدف تحديد المحاور الرئيسية التي سيتم العمل وفقاً لها، ولهذه الغاية تم الاستناد على الإطار العالمي المعمول به خلال الفترة الراهنة وهو أهداف التنمية المستدامة 2030 (SDGs) المنبثقة عن الأمم المتحدة.

ولتحديد اهداف التنمية المستدامة التي سيتم اعتمادها في هذه الوثيقة، عمل فريق من الباحثين على مراجعة أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر لبيان ما ينسجم منها مع أهداف الوثيقة وبعد تحليل معمق للأهداف ومقاصدها ضمن السياق الأردني تم اعتماد الأهداف التالية:

الهدف(2) القضاء التام على الجوع: ركزت منهجية العمل على عدد من مقاصد الهدف منها: القطاع الزراعي في الأردن، آلية دعم المزارعين، المنتجات الزراعية، الاستفادة من تكنولوجيا الزراعة، القيود المفروضة على القطاع الزراعي.

الهدف (3) الصحة الجيدة والرفاه: ركزت منهجية العمل على عدد من مقاصد الهدف منها: العدالة في الحصول على الخدمات الصحية، التأمين الصحي، التغطية الصحية، جودة الخدمات الصحية، البنية التحتية للمؤسسات الصحية.

الهدف (4) التعليم الجيد: ركزت منهجية العمل على عدد من مقاصد الهدف منها: العدالة في الحصول على التعليم، مخرجات ونتاج العملية التعليمية، المرافق التعليمية والبنية التحتية، كُلف التعليم والمنح الدراسية، الكوادر العاملة في قطاع التعليم.

الهدف (6) المياه النظيفة والنظافة الصحية: ركزت منهجية العمل على عدد من مقاصد الهدف منها: الأمن المائي ومياه الشرب، عدالة توزيع المياه، نوعية المياه ونظافتها، مشاركة المجتمعات في تحسين إدارة المياه والصرف الصحي.

الهدف (7) طاقة نظيفة بأسعار معقولة: ركزت منهجية العمل على عدد من مقاصد الهدف منها: العدالة في الحصول على الطاقة وكفاءتها، أسعار الطاقة، مصادر الطاقة والطاقة المتجددة، البنى التحتية وتكنولوجيا المعلومات المستخدمة في الطاقة.

الهدف (8) العمل اللائق ونمو الاقتصاد: ركزت منهجية العمل على عدد من مقاصد الهدف وتم تقسيم هذا الهدف إلى ثلاثة اقسام هي:

أ- **العمل والتشغيل:** وتم التطرق لمقاصد الهدف المعنية بالعدالة في الحصول على فرص العمل، الشفافية الحكومية في الإعلان عن فرص العمل، توفير العمل اللائق والمنتج، الحد الأدني للأجور وحقوق العمال، كفاءة المتقدمين لسوق العمل.

ب- **الاستثمار:** وتم التطرق لمقاصد الهدف المعنية بتحقيق مستويات أعلى من الانتاجية الاقتصادية، السياسات والتشريعات الموجهة والناظمة للاستثمار، واقع المحافظات في استقطاب الاستثمار، المشاريع الصغيرة، البنية التحتية للاستثمار.

ت- **السياحة:** وتم التطرق لمقاصد الهدف المعنية بالسياحة المستدامة وتوفيرها لفرص عمل وجذب للاستثمار، الاستفادة من الميزات السياحية للأردن، البنية التحتية للمواقع السياحية، الجهود الحكومية والاستراتيجيات المتعلقة بالسياحة.

الهدف (11) مدن ومجتمعات مستدامة: ركزت منهجية العمل على عدد من مقاصد الهدف وتم تقسيم هذا الهدف إلى ثلاثة اقسام هي:

أ- **النقل:** وتم التطرق لمقاصد الهدف المعنية بإمكانية وصول الجميع إلى نظم نقل مأمونة وميسورة التكلفة ويسهل الوصول إليها، البنية التحتية لوسائل النقل، كفاءة العاملين في مجال النقل، التطليقات الذكية لقطاع النقل.

ب- **البيئة:** وتم التطرق لمقاصد الهدف المعنية ب سبل استفادة الجميع من مساحات خضراء وأماكن عامة، عدالة توزيع الخدمات، النفايات وإعادة تدويرها، الأحراج والغابات، التغير المناخي.

ت- **الإدارة المحلية:** وتم التطرق لمقاصد الهدف المعنية بعمل مجالس المحافظات والمجالس البلدية، البلديات والتنمية المستدامة ومشاركة الشباب.

الهدف (16) السلام والعدل والمؤسسات القوية: ركزت منهجية العمل على عدد من مقاصد الهدف منها: سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي وضمان تكافؤ فرص وصول الجميع إلى العدالة، مكافحة الفساد، إنشاء مؤسسات فعالة وشفافة وخاضعة للمساءلة على جميع المستويات، وصول الجمهور إلى المعلومات وحماية الحريات الأساسية، وفقاً للتشريعات الوطنية والاتفاقات الدولية، تعزيز القوانين والسياسات غير التمييزية لتحقيق التنمية المستدامة.

وتم اعتماد الأهداف الخامس(المساواة بين الجنسين) والعاشر(الحد من اوجه عدم المساواة) والسابع عشر (عقد الشراكات لتحقيق الأهداف)، كأهداف متقاطعة مع بقية الأهداف كاملة حيث تم التعامل مع كل هدف من هذه الأهداف الثلاث كأهداف مشتركة.

2. بناء الشراكات

لغايات إنجاح هذه المبادرة وضمان التمثيل الشبابي المناسب للمشاركة في الحواريات، عمل راصد على بناء مجموعة من الشراكات مع عدد من الجهات والمؤسسات ذات العلاقة والتي ان لها الأثر الكبير في إنجاح المبادرة والخروج بوثيقة الأردن الذي نريد 2030 ومن الواجب تقديا جزيل الشكر والتقدير لهذه الجهات على جهودها وهي:

- وزارة الشباب
- لجنة التربية والتعليم النيابية
- هيئة شباب كلنا الأردن
- برنامج انا اشارك NDI
- مؤسسات المجتمع المدني الشريكة في المحافظات.

3. اختيار فريق العمل

تم تشكيل فريق عمل مكون من 24 شاب وشابة من من قطاعات وخلفيات متنوعة يمتلكون مستوى مرتفع من مهارات التيسير والحوار واستنباط الأفكار وتوثيقها، قادرين على الوصول

لفئة الشباب والتقرب منهم، ليتولوا مهمة تيسير وتوثيق مخرجات مجموعات العمل بحيث يعمل مع كل مجموعة من المجموعات ال 12 ميسر للحوار ومقرر لتوثيق المخرجات بدقة، وتم اختيار فريق العمل بعناية بعد تلقيهم ورشة تدريبية مركزة من قبل مدربي مركز الحياة – راصد.

4. اختيار الفئة المستهدفة

لغايات إعداد هذه الوثيقة كان لا بد من تحديد فئة مستهدفة للعمل معها على تشخيص الواقع وتوثيق التطلعات وإيجاد الحلول، ولهذه الغاية تم اختيار فئة الشباب من عمر 18 ولغاية 30 سنة بمعدل 2500 شاب وفتاة من كافة محافظات المملكة مع مراعاة التوازن في النوع الاجتماعي، حيث تم اختيار المشاركين والمشاركات من الجهات التالية:

- طلبة برنامج أنا اشارك في الجامعات الأردنية
- الاحزاب السياسية
- النقابات العمالية
- هيئة شباب كلنا الأردن
- مراكز الشباب – وزارة الشباب
- اتحادات الطلبة في الجامعات
- ناشطين وناشطات من المجتمعات المحلية
- أندية رياضية وثقافية
- مؤسسات المجتمع المدني
- المجالس البلدية ومجالس المحافظات
- شباب معطلين عن العمل

5. تنفيذ 12 ورشة عمل

لغايات تحليل واقع حال محاور الوثيقة وتوثيق تطلعات الشباب والحلول المقترحة من قبلهم تم تنفيذ 12 ورشة عمل في العام 2019 بواقع ورشة في كل محافظة وبمشاركة ما مجموعه 2470

شاب وشابة من كافة المحافظات، تضمنت كل ورشة 12 مجموعة عمل ناقشت كل مجموعة محورين مختلفين ويمكن الاطلاع على الفيديو الخاص بالمشروع على الانترنت عبر الرابط التالي ..... حيث يوضح المنهجية والية العمل.

جرى الحوار بين الشباب المشاركين فقط دون أية محاولة من الميسرين او أي طرف آخر للتدخل أو توجيه الرأي لضمان وصول صوت الشباب كما هو وتوثيقه في هذه الوثيقة، حيث كان دور الميسرين تنظيم الحوار وتيسيره فقط لضمان التوثيق الصحيح للمعلومات.

ويبين الجدول التالي الجلسات التي تم تنفيذها:

الرقم	المحافظة	التاريخ يرجى الغاء التاريخ كاملا ما ربكم	عدد المشاركين
1	الزرقاء	2019 / 03 / 23	283
2	المفرق	2019 / 03 / 30	201
3	اربد	2019 / 04 / 04	324
4	مادبا	2019 / 04 / 10	250
5	الكرك	2019 / 04 / 06	174
6	الطفيلة	2019 / 04 / 13	123
7	معان	2019 / 04 / 15	133
8	العقبة	2019 / 04 / 14	136
9	جرش	2019 / 04 / 24	162
10	عجلون	2019 / 04 / 25	179
11	عمان	2019 / 04 / 27	289
12	البلقاء	2019 / 04 / 28	216

6. اجتماعات دورية لفريق العمل

لضمان التناسق في العمل بين جميع المنسقين والمقررين أعضاء فريق العمل تم عقد اجتماعات دورية لهم لمناقشة التحديات التي تواجه العمل والتحقق من تغطية كافة المحاور المطلوبة، وبعد تنفيذ الورشة الأولى تم عقد اجتماع موسع لمراجعة محاور وآلية العمل بشكل مفصل.

7. تفريغ المخرجات

كان من مسؤولية كل مقرر أن يعمل على تفريغ مخرجات الجلسات التي ينفذها أولاً بأول خلال يومين من تاريخ تنفيذ كل ورشة عمل، حيث تم تصميم نموذج مسبق يقوم المقرر بكتابة ملاحظاته ومخرجات الجلسة خلال العمل الميداني باستخدامه وبذات الوقت يقوم الميسر بكتابة ملاحظاته وأبرز المخرجات باستخدام اللوح القلاب.

وبعد انتهاء الجلسة يقوم المقرر بتفريغ ما قام بتوثيقه عبر نموذج الكتروني والتحقق من أن ما قام بتوثيقه متناسق مع ما كتبه الميسر على اللوح القلاب، وبعد انتهاء عملية التفريغ يقوم المقرر بإرسال التفريغ للميسر لأخذ الموافقة عليه قبل موافقة منسقي المبادرة النهائية.

8. صياغة المسودة الأولى لوثيقة الأردن الذي نريد 2030

بعد تنفيذ كافة ورش العمل والانتهاء من تفريغ نتائجها عمل فريق باحثي مركز الحياة – راصد وعدد من الباحثين المستقلين على تحليل المخرجات وصياغة المسودة الأولى منها باستخدام منهجية علمية تعتمد على التحليل النوعي.

9. لقاء وطني

برعاية كريمة من سمو الأمير الحسين بن عبدالله ولي العهد المعظم تم عقد ملتقى وطني يضم 300 مشارك من السلطتين التنفيذية والتشريعية ومجموعة من الشباب المشاركين في المبادرة

من كافة محافظات المملكة وذلك لاستعراض مسودة وثيقة الأردن الذي نريد 2030 ومناقشتها والتحقق من محتوياتها، حيث تم العمل في الملتقى ضمن مجموعات عمل ناقشت كل مجموعة محور مختلف عن المجموعات الأخرى بحضور ممثل عن الجهة الحكومية المعنية في المحور وممثلين عن مجلس النواب وعدد من الشباب للتحقق من دقة التحليل والمخرجات ووضع التعليقات عليها قبل نشرها بشكلها النهائي.

10. نشر مسودة الوثيقة للاستشارة العامة

لضمان مستوى أعلى من التشاركية وإعطاء الفرصة للشباب الذين لم يشاركوا في ورشات عمل المبادرة سيتم نشر مسودة الوثيقة عبر المنصات الالكترونية للاستشارة العامة لمدة 14 يوم وتم بعدها جمع التعليقات والتحقق منها قبل توثيقها والإخراج النهائي للوثيقة.

11. تشكيل فريق للمتابعة والتقييم

فريق من الشباب والشابات تم تشكيله ليقوم بالتواصل مع الجهات المعنية بتنفيذ الوثيقة لمتابعة العمل وتقييمه ضمن خطة مرتبطة بإطار زمني.

النتائج العامة على مستوى المبادرة

عدالة التوزيع والفرص

التخوف الأكبر للشباب تجاه قضاياهم الشخصية ومستقبلهم وعدم شعورهم بالأمان عائد بشكل رئيس إلى غياب شعورهم بالعدالة وتكافؤ الفرص في التعيينات والحصول على التعليم الجيّد والمعالجة الصحية الجيّدة والمشاركة في الحياة السياسيّة نتيجة وجود نوع من الفئوية والتمييز في التعامل معهم.

«التهميش سيد الموقف في الأطراف والحصة الكبرى للمحافظات الكبرى ، والخدمات الحكومية بحاجة لإعادة توزيع مع مراعاة البعد الجغرافي للمحافظات والقرى». هذا ما يؤكده الشباب في غالبية المحافظات، اما فيما يتعلق بشعور الأفضلية فقد تبين أن لدى الشباب شعور بأن المحافظات الأخرى تحظى بفرص وميزات وخدمات أكثر من محافظته التي يعيش بها ومن الأمثلة على ذلك أن شباب محافظة المفرق يعتقدون ان اللجوء السوري هو سبب رئيسي من أسباب الضائقة في الحصول على الخدمات في المحافظة وأن الشباب السوريين قد حصلوا على عدد كبير من الوظائف في المفرق، بينما يعتقد شباب من محافظات اخرى كمحافظتي الكرك والطفيلة أن تواجد أعداد كبيرة من اللاجئين السوريين في محافظة المفرق قد خلق فرص عمل كبيرة لأبناء محافظة المفرق وكان سبباً في توجه الجهات الدولية المانحة للمفرق لتحسين وتطوير الخدمات والوضع الاقتصادي في المحافظة.

وفيما يتعلق بعدالة الحصول على الخدمات، فقد اتجه شعور الشباب الى اتجاهين تم التوافق عليهم في غالبية المحافظات: الاتجاه الأول ذهب لعدم العدالة في الخدمات بين المحافظات فالكثير من الشباب أشاروا لوجود تباين كبير في مستوى الخدمات من محافظة لأخرى حيث قال عدد كبير من الشباب أنهم يضطرون للذهاب الى عمان للحصول على التعليم الجامعي أو الخدمات الصحية أو حتى لإجراء بعض المعاملات الحكومية مما يشكل لهم عائقاً أساسياً

وكلف مالية إضافية تثقل كاهلهم، أما الاتجاه الثاني فقد تحدث عن الشعور بعدم العدالة داخل المحافظة نفسها حيث قالت مشاركة من الزرقاء «نشعر بأن الحكومة غير عادلة حتى في توزيع الخدمات الأساسية فعلى سبيل المثال بعض الأحياء تعاني بشكل متكرر من انقطاع المياه عنها ومن سوء خدمات النظافة وإنارة الطرق بينما أحياء أخرى لا تنقطع الخدمات عنهم **وكأنهم في عمان**» وهذ مؤشر مهم على شعور الشباب بعدم العدالة وضرب مثال العاصمة عمان كمحافظة أفضل من غيرها.

وبينت نتائج التحليل أن الشباب في كافة المحافظات يشعرون بعدم وجود عدالة في توزيع فرص العمل وأن هنالك بعض الفرص التي تمنح لأشخاص دون سواهم وتكون على شكل عقود مباشرة مع جهات حكومية بعيداً عن ديوان الخدمة المدنية تعمل هذه الفرص على زعزعة واختلال ميزان العدالة وازدياد شعور الشباب أن هنالك فرص عمل في الأردن لكنها فرص مخصصة لأشخاص معينيين.

كما بينت النتائج أن عدد كبير من الشباب يشعرون بأن ميزان ديوان الخدمية المدنية في توزيع فرص العمل غير دقيق وغير عادل بشكل كاف، حيث قال شاب من محافظة عجلون «تخرجت أنا وزملاء لي بنفس السنة وبنفس المعدل أحدهم حصل على فرصة عمل منذ سنتين تقريباً وأنا لا زلت بانتظار دوري»، وهنا تجدر الإشارة إلى ضرورة اتخاذ الحكومة لتدابير إضافية تحرص على زيادة مستوى الشفافية في الإجراءات الحكومية وخصوصاً في توزيع فرص العمل سواء التي تتم عن طريق ديوان الخدمة المدنية أو عن طريق العقود.

ومن خلال التحليل لاحظ الباحثون أنه وبالرغم من إجماع غالبية الشباب وتركيزهم على الشعور بعدم العدالة الاقتصادية وخاصة في فرص العمل إلا أن هنالك قسم آخر من الشباب لم يتطرقوا لشعورهم بعدم العدالة في فرص العمل حيث لديهم أعمالهم ووظائفهم، بل كان تركيزهم على شعورهم بعدم العدالة في الحياة السياسية من ناحية التشريعات والممارسات

الرسمية، حيث قالت شابة من محافظة مادبا «شعورنا بعدم العدالة لا يقتصر على الوظائف والخدمات فحسب، حتى مشاركتنا في الانتخابات تنقصها العدالة فقانون الانتخاب في الأردن لا يزال يعزز العشائرية والجهوية فأي شخص ليس لديه عائلة كبيرة تدعمه تكون فرصته في الفوز في الانتخابات ضعيفة إضافة لأن الشخص غير المقتدر مالياً يشعر بعدم العدالة أيضاً لأنه لا يكون قادراً على عمل دعاية انتخابية وإقامة صواويين ودواويين لاستقبال الناس».

مشارك آخر من محافظة العقبة قال «نحن كشباب نعاني من عدم عدالة في الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وحتى البيئية ونعلم أن العدالة لن تتحقق، لكننا وصلنا لمرحلة نبحث فيها عن فرصة عمل حتى لو لم تكن عادلة لنا».

عدالة فرص التعليم والبيئة والتعليمية لم تغب عن تحديات الشباب حيث لوحظ تكرار الحديث عن ضعف العدالة في توفير فرص تعليم جيدة للجميع، ليس ذلك فحسب بل أشار الشباب للعدالة في نوعية التعليم وليس فقط فرصة الحصول عليه وهنا قال شاب من جرش «إن التعليم الجامعي مكلف جداً مما يحرمنا من حقنا به ويتيح الفرصة للمقتدرين مالياً بصرف النظر عن معدل التوجيهي، وبخصوص التعليم المدرسي نلاحظ فجوة كبيرة في مستوى التعليم بين المدارس الخاصة والمدارس الحكومية مما يؤدي لاحقاً لزيادة فرصة طلبة المدارس الخاصة بالتوظيف نظراً لجودة التعليم التي يحصلوا عليها».

وفيما يتعلق بدمج الأشخاص ذوي الإعاقة والاستجابة لهم تبين من خلال التحليل أن الشباب ينظرون للحكومة بانها تعمل نظرياً على دمج الأشخاص ذوي الإعاقة في المجتمع محاولةً بذلك جذب الأنظار الدولية وتسجيل رصيد دولي في هذا الجانب، إلا أن الحقيقة مخالفة لذلك من وجهة نظر المشاركين حيث أن الأشخاص ذوي الإعاقة يعانون من صعوبات كبيرة في حياتهم اليومية سواءً في المواصلات العامة أو بسبب عدم تهيئة المدارس والجامعات والمستشفيات حتى دور العبادة لاستقبالهم مما يحرمهم من الكثير من حقوقهم الأساسية.

أما في جانب العدالة والمساواة الجندرية، ظهرت فجوة بين الشباب والشابات في نظرتهم للوضع الراهن حيث أن كل طرف يعتقد بأن الطرف الآخر يحظى بميزات أفضل منه، فعلى سبيل المثال كانت نظرة الشابات أن الشباب يحصدوا الحصة الكبرى من فرص العمل وظهرت هذه النتيجة في المحافظات البعيدة عن العاصمة بشكل أكبر بسبب إمكانية الشباب دون الشابات من التوجه للعاصمة وللمحافظات الكبيرة للعمل، بينما اعتقد الشباب أن للشابات أفضلية في فرص العمل بسبب اعتقاد البعض أن البدلات المالية التي ترضى بها الشابات لا تكون مرضية بالنسبة للشباب الذكور ولا تمكنهم من اتخاذ أية خطوة للأمام.

الشعور بالتهميش والثقة المتبادلة

في ظل تعطش الشباب الكبير للمشاركة في عملية صنع القرار وإيصال صوتهم إلا أن الكثير منهم فاقدي الثقة بالجهات الحكومية وغير الحكومية التي تحاول الوصول لهم وإشراكهم وإيصال صوتهم، حيث تبين لفريق عمل المبادرة ومن خلال العمل الميداني في المحافظات أن عدداً من الشباب في كافة المحافظات كانت لديهم تجارب سابقة سلبية كانت قد تدفعهم لعدم المشاركة في هذه المبادرة على سبيل المثال لا الحصر، والسبب في ذلك على حد قولهم يعود لفقدانهم الثقة في أن الجهات الرسمية ستأخذ بمخرجات المبادرة ونتائجها وتطلعات الشباب نحو مستقبلهم، وهذا يؤكد مقولات الشباب بشعورهم بالتهميش وعدم الإيمان بقدراتهم وأن دعوتهم للمشاركة هي دعوات موسمية، حيث قال شاب من محافظة الكرك «اللقاءات مع المسؤولين قد تكون متاحة لكن بلا جدوى فبعد اللقاء توضع الأوراق وأشرطة التسجيل في الدرج ولا متابعة لها» .

مشارك من محافظة الزرقاء قال «تهميشنا كشباب يحبطنا والحكومة تتعامل معنا كفاقدين للأهلية، والأنظار تتوجه لحصر عملية صنع القرار بذوي الشعر الأبيض (كبار السن) لعدم إيمان الحكومة بقدراتنا»، هذا الرأي تطرق له شباب في محافظات عديدة ممن يشعروا أن الحكومة لا تثق بالشباب وقدراتهم على المشاركة وإحداث التغيير.

من جانب آخر يعتقد بعض الشباب أن هنالك دعوات من الحكومة لمشاركة الشباب رغم ضيق أبواب المشاركة على حد قولهم إلا أن البعض يعتقد أن نسبة ليست بقليلة من الشباب لا يمتلكون المعرفة والخبرات الكافية التي تمكنهم من المشاركة بفاعلية مما قد يدعوهم للعزوف، حيث قالت مشاركة من محافظة المفرق «إن بعض الشباب لا يمتلكون الخبرات الكافية التي تؤهلهم للمشاركة في صنع القرار، لكن هذا لا يبرر تهميش الحكومة لنا فالأصل على الحكومة أن تصل لنا وليس نحن من نبحث عن الوصول اليها».

كما لوحظ من خلال عملية التحليل أن ضعف مشاركة الشباب في الحياة السياسية عائد أيضاً لشعور الشباب بالتهميش، حيث أرجعوا سبب مشكلة ضعف المشاركة السياسيّة إلى تهميش الحكومة لدور الشباب في الحياة السياسيّة من خلال وضع قيود على حريّة التعبير عن الرأي، بالإضافة إلى صعوبة الاجراءات الحكوميّة الخاصة بمشاركة الشباب في العمل السياسي والحزبي.

ضعف الأداء النيابي والفساد سببان يتقاطعان مع مختلف التحديات

لاحظ فريق البحث خلال عملية التحليل تركيز الشباب وتأكيدهم في معظم المحاور على أن من أهم الأسباب المشتركة للتحديات التي تواجههم هو ضعف الأداء الرقابي والتشريعي لمجلس النواب، وتفشي الفساد وعدم محاربته بجدية من قبل الحكومة.

وبالنظر للسبب المتعلق بضعف الأداء النيابي ونظرة الشباب له، فإن لذلك دلالة على إيمان الشباب بأهمية دور مجلس النواب وقناعتهم أن التشريع الجيد والرقابة على الأداء الهادفة لتقويمه هما أساس التطور والنهوض بالمجتمعات وأن سيادة القانون هي الضابط للايقاع العام ومعزز للشعور بالعدالة والاستقرار اللذان سيؤديان الى تحفيز الشباب للعمل والابتكار والاستثمار والاستبشار بالمستقبل.

فقد ورد عن الشباب في محافظات مختلفة أن وجود مجلس نواب قادر على التشريع الجيد والرقابة الحثيثة سيؤدي الى تعزيز الاستثمار واستقطاب المستثمرين، كما قالوا أن الرقابة على أداء الحكومة وشعورها أنها مساءلة سينهض بمستوى خدمات الصحة والتعليم والنقل وكافة الخدمات الأخرى، وأن وجود تشريعات جيدة ناظمة للعمل والتشغيل سائدة على الجميع سيوفر المزيد من فرص العمل للأردنيين وسينظم العمالة الوافدة والعمل دون ترخيص.

ومن النتائج المهمة التي وصلت اليها عملية التحليل إيمان الشباب بأن التنمية المستدامة لابد أن ترتكز على تشريعات وسياسات مستقرة وغير معتمدة على نهوج أشخاص بل على نهج مؤسسي مبني على خطط استراتيجية طويلة الأمد.

واعتبر الشباب أن الفساد قد يكون بالقيام بفعل أو بالامتناع عن فعل، حيث أظهرت نتائج التحليل أن الشباب ينظروا بعين الفساد للمسؤول الممتنع والمقصر في أداء مهامه وليس فقط من يقوم بفعل من أفعال الفساد كالاختلاس والرشوة وغيرها، فعلى سبيل المثال اعتبر عدد من الشباب أن عدم استفادة الجهات الرسمية القائمة على العمل في مجال الطاقة من مصادر الطاقة المتجددة المتاحة في الأردن والارتكاز على استيراد الطاقة هو فساد بحد ذاته.

وخلصت نتائج التحليل أن لدى غالبية الشباب شعور بأن الفساد هو سبب رئيسي مشترك لما يعانون منه من ضعف في الخدمات وعدم وجود فرص عمل وعدم استثمار الموارد الطبيعية في الأردن وارتفاع للأسعار والضرائب وغيرها، حيث ظهرت ملاحظة مشتركة من شباب في العديد من المحافظات قالوا فيها «ان مكافحة الفساد بشكل حقيقي ستحل معظم مشاكلنا وإعادة ما تم اختلاسه من مقدرات الوطن كفيل بالنهوض بحال الدولة الأردنية وتأمين مستقبل مزدهر للشباب».

كما بنيت معظم الحلول في محور مكافحة الفساد التي قدمت من قبل الشباب على تفعيل سيادة القانون بشكل كامل وعادل على الجميع وتفعيل دور المؤسسات الرقابية والعمل على رفع وعي المجتمع الأردني بالحالات التي تعتبر فساد وكيفية التعامل معها في حال مواجهتها.

وفيما يتعلق بالإرادة الحكومية في مكافحة الفساد فإن الشعور المتولد لدى الشباب بهذا الخصوص تمحور حول أن الحكومة لديها إرادة غير مكتملة بمكافحة الفساد فهي تحاول فتح بعض الملفات وتحويلها للقضاء لكنها لا زالت تخشى من فتح ملفات أخرى قد تكون أكثر أهمية.

الشفافية الحكومية والتواصل الرسمي مع الشباب

شباب وشابات من كافة المحافظات يؤمنوا أن الأردن يمتلك ثروات طبيعية متعددة وكميات كبيرة من مصادر الطاقة كالنفط والغاز والصخر الزيتي والبوتاس والفوسفات واليورانيوم وغيرها من المصادر وأن هذه الموارد بحسب معرفة الشباب تكفي الأردن لعشرات السنين، من جهة مقابلة ليس هنالك تصريحات واضحة من قبل الحكومة حول حقيقة هذه الموارد وكلف استخراجها وما ستحقق من فوائد، ما يدلل على أن الفجوة بين ما تمتلكه الحكومة من معلومات ومعلومات الشباب تزداد مع مرور الزمن، ويؤكد الشباب أن الشفافية الحكومية لا تزال انتقائية فالحكومة تفصح عما تريد وتبقي المعلومات المهمة مهمة من وجهة نظر معظم الشباب المشاركين.

وفيما يتعلق بالشفافية الحكومية يعتقد الشباب أن الحكومة تسعى لأن تكون شفافة لكنها لا زالت بعيدة عن الشفافية، مشارك من محافظة الطفيلة قال «بصفتي خريج علوم سياسية وعاطل عن العمل أحاول تتبع الأخبار بشكل كثيف ومن خلال متابعتي أجد أن الحكومة لا تتخذ الشفافية نتهجاً لها، فقيام الحكومة بالإفصاح عن معلومات قديمة كانت في عهد حكومات سابقة لها لا يشكل شفافية فالشفافية لا بد أن تقترن بالوقت المناسب للإفصاح عن المعلومات»، كما كان للمشاركين آراء متعددة بأن الحكومة ليست شفافة في التعيينات الحكومية

سواء الوظائف من الدرجة العليا، أو حتى في تعيينات ديوان الخدمة المدنية حيث قالت مشاركة من محافظة عجلون «لا أعلم ما هي الأسس التي يتم التعيين بناءً عليها في ديوان الخدمة المدنية وعلى الحكومة أن تكون أقرب الينا وأن تبذل المزيد من الجهود لتكون أكثر شفافية خصوصاً في مسألة حساسة تؤثر على الجميع كمسألة التشغيل والبطالة».

مشاركين من محافظات مختلفة يلمسون بأن الحكومة تسعى لظهور إعلامي مشرق دون اهتمامها بما يلمسه المواطن على أرض الواقع حيث كان تركيز الشباب الأكبر على شعورهم بأن الحكومة تتغنى بتوفير أعداد كبيرة من فرص العمل إلا أنه وخلال اللقاءات الميدانية مع الشباب لم يلتقي أو يسمع فريق البحث عن شباب أو شابات حصلوا أو يعرفوا أشخاصاً قد نالوا فرص عمل بفضل هذه الحكومة مما يعزز شعور الشباب بأن الأرقام المعلنة من الحكومة هي أرقام مبهمة لا شفافية كافية حولها.

كما تبين من خلال التحليل أن غالبية الشباب يعتقدون بأن الحكومة غير شفافة في مكافحة الفساد حيث أن الحكومة تعتمد على نظام انتقاء ضحايا أو كما أسموها» كبش فداء «في بعض القضايا وتسليط الأضواء والإعلام عليهم بهدف إشغال الرأي العام وتسجيل رصيد أنها تكافح الفساد، ويرى الشباب أن هنالك الكثير من قضايا الفساد التي بحاجة لفتح ملفاتها والإفصاح بشفافية عنها وإيمانهم بأن فتح الملفات المغلقة سيؤثر إيجاباً على الاقتصاد الأردني في حال استعادة الأموال المسلوبة.

ولدى الحديث مع الشباب وسؤالهم حول منصة حقك تعرف التي تهدف لتعزيز الشفافية الحكومية وإيصال المعلومات الصحيحة للشباب ومنصة بخدمتكم ، تبين أن هذه المنصات قد لاقت إعجاب الشباب في بداياتها كأفكار نظرية لكن وبالنظر للآراء المتعددة تبين أن منصة حقك تعرف لم تنجح في كسب ثقة الشباب لأن الحكومة بنظرهم لا تقوم بالتعامل مع الأمور بشمولية وتكتفي ببعض الحالات للتعامل معها من خلال المنصة، أما منصة بخدمتكم فكان هنالك بعض الآراء ممن استخدموها أنها خطوة إيجابية للأمام.

الخطط الحكومية ورقياً منسجمة مع تطلعات الشباب

وبالنظر في مدى الانسجام بين التطلعات الحكومية والتطلعات الشبابية للمستقبل نجد أن الخطط الحكومية بشكلها الورقي تتناسب بدرجة كبيرة وتطلعات الشباب وطموحاتهم في حال تنفيذها على أرض الواقع، إلا أن لدى الشباب وجهة نظر من زاوية مختلفة عن زاوية الحكومة حيث يعتقد نسبة من الشباب أن الحكومة تبحث في خططها على تسجيل إنجازات وأرقام دون قياس أثر ما يتم إنجازه من خطط واستراتيجيات على المواطن ودون الاهتمام بالاستمرارية والديمومة، وبهذا الصدد قال شاب من محافظة معان «لو أردت الإجابة عن سؤال ما هو الأردن الذي نريد سأقول نريد ما تكتبه الحكومة في خططها نظرياً ولو قامت الحكومة بتطبيق خططها المكتوبة على الورق لكنا في مقدمة الدول، لكن الفارق بين الواقع والمكتوب كبير جداً ونحن كشباب لا نلمس تقدماً»

خطوط حمراء وحريات مقيدة بمرونة

شباب من محافظات مختلفة تحدثوا بانفعالات عن مستوى الحريات في الأردن بشكل يلخص أن حالة الحريات بالنسبة لهم دقت ناقوس الخطر فهي كما وصفوها حريات مقيدة بشكل مرن، حيث اعتبر الشباب أن المرونة تكمن في التشريعات المعمول بها والتي تترك مجالاً واسعاً للحكومة والقضاء للاجتهاد وتكييف الحالات دون وجود معيار دقيق لذلك، حيث قال مشارك من الزرقاء «أصبحنا لا نعرف متى ومن يمكن أن يلاحق بناءً على رأيه وما هي المعايير والأسس لذلك»، مشاركة من محافظة مادبا قالت « الجرائم الالكترونية حاجز للتعبير عن رأينا حيث أصبحنا نخشى من الكتابة على وسائل التواصل الاجتماعي لأننا لا نعلم ما قد يلحق بنا، الخطوط الحمراء كثيرة وغير واضحة بالنسبة لنا».

وخلصت عملية التحليل أن ضعف المنظومة الإعلامية الحكومية عامل مهم من عوامل وقوع الشباب في خطر الملاحقة جراء نشر الإشاعات والأخبار الزائفة، هذا ما أجمع عليه غالبية الشباب المشاركين في المبادرة حيث قالت مشاركة من المفرق «نسمع أخبار مهمة وتمس حياتنا

بشكل مباشر ونعمل على نشرها بغرض التوعية والمعرفة ونتفاجأ بعد ذلك بصدور تعميم حكومي يحظر تداول المعلومات حول الموضوع! لماذا لا يوجد تصريحات رسمية من الحكومة تغلق باب الإشاعات وبذات الوقت تحمي الشباب من نشرها ومن خطر الملاحقة القانونية».

تعدد التشريعات التي تقيد وتنظم الحريات مشكلة أخرى تطرق لها الشباب الذين اعتبروا أن تعدد هذه التشريعات تزيد من مساحة الاجتهاد وتشتت المواطنين وتجعل أمر الملاحقة القانونية أسهل وتبعد المسؤولية عن الجهات الرسمية.

كما بينت النتائج اعتقاد الشباب أن مستوى الحريات تتأثر بدرجة كبيرة بشخوص القيادات الأمنية وعلى رأسهم وزير الداخلية كما يعتقد الشباب أن المشرع يتقصد ترك المواد القانونية مبهمة ومرنة ليتم التعامل معها وفقاً للحالة العامة والمزاج والشخوص وانه لا سيادة للقانون خصوصاً في الملاحقة والمعاقبة على قضايا تتعلق بحرية الرأي والتجمع السلمي والاعتصامات.

كما شدد الشباب في مختلف المحافظات على أهمية محاسبة كل من يتجاوز ويحجز الحريات ويعاقب المواطنين بسبب تعبيرهم عن آرائهم دون وجه حق، وبين التحليل تكرار الحالات التي تعرض لها شباب مشاركون في أكثر من محافظة للملاحقة الأمنية والقانونية بسبب رأي كتبوه عبر وسائل التواصل الاجتماعي أو اعتصامات سلمية شاركوا بها، وتكررت توصية من قبل المشاركين بأهمية التعامل مع هذه الحالات ضمن معايير واضحة وتقليص صلاحيات رجال الأمن والحكام الإداريين في حجز الحريات دون وجود قرار قضائي بذلك وأن القضاء هو الفيصل في كافة القضايا.

القلق من المستقبل وعدم استقرار الطموحات

كان القلق من المستقبل سيد الموقف في كافة محافظات المملكة، الشباب المشاركون قلقون مما يخفيه المستقبل القريب والبعيد من أمور يجهلونها، هذا الشعور أدى على حد قول الشباب الى التأثير على الحاضر وعدم استطاعتهم من عيش اللحظة بسبب التفكير المتواصل بالمستقبل.

القلق ينبع من فقدان الثقة بالأداء الحكومي حيث تكرر رأي من قبل الشباب في أكثر من محافظة «الخوف من الغد يكبر بسبب زيادة الترهل في الأداء العام ولأن أكثرية الموارد التي يمتلكها الأردن تمت خصخصتها وما تركز عليه الحكومة من التوجه لرفع الأسعار وفرض الضرائب مع مرور الزمن» ، وقال شاب من محافظة العقبة «السبب الوحيد الذي يجعلنا نسكت عن حقوقنا هو أملنا في المستقبل أنه سيكون أفضل وهو السبب ذاته الذي جعل احباطنا يزيد لأن انتظارنا بلا فائدة فالوقت يمضي ونحن نرجع للخلف».

وفي مجال الإبداع الشبابي واحتضانه بينت نتائج التحليل أن نسبة من الشباب الأردني يعتقد بعدم وجود حاضنة رسمية للإبداعات الشبابية وأن الكثير من الشباب الذين يؤمنون بأنفسهم وبوجود طاقات شبابية مهمة في الأردن أصبحت **الهجرة طموح لهم** بسبب عدم وجود فرص عمل وعدم وجود فرص لإثبات الذات وبأنهم قادرين على العمل وعلى الإنجاز.

«**بدنا نصلح بس مش عارفين كيف**» جملة ترددت على لسان شابة من العاصمة عمان هذه الشابة حالها كحال الكثير من الشباب الأردنيين، ناشطة وباحثة عن الفرص التي تبني شخصيتها وتصقل مهاراتها، شباب لديهم الشغف في العمل والإصلاح والتغيير لكن لا يعلموا من أين يبدأوا. هذه إحدى النتائج المهمة التي توصل لها فريق التحليل فالشباب بحاجة لحاضنة (حقيقية) عملية وواقعية تشعرهم بأهميتهم وتتيح لهم الفرصة للتغيير والتفكير في مستقبلهم والتخطيط له.

القيود التشريعية وعزوف الشباب: أعرب الكثير من الشباب أن لديهم الطموح لصنع مستقبلهم بأنفسهم وأن لديهم أفكار إبداعية يرغبون بتحويلها لمشاريع من شأنها تأمين دخل لهم إلا أن الكثير منهم أجمع أن القيود التشريعية تشكل عائق أمامهم وتجعل طموحاتهم غير مستقرة مما يوقف هذه الطموحات.

ما يشعر به الشباب في هذا السياق مبني على شعورهم بعدم استقرار التشريعات في الأردن وما تفرضه من قيود، إضافة لشعور الشباب أن الحكومات والبرلمانات المتعاقبة لها توجهات وسياسات مختلفة مما يزيد من القلق والتخوف، حيث قدم أحد الشباب مداخلة قال فيها «أطمح للعمل في التجارة ولدي أفكاري الخاصة لكن ما نشهده من تغييرات مفاجئة في بعض التشريعات تجعلني أخاف من ارتفاع مفاجئ في الضرائب أو من شروط أو قرارات جديدة من الممكن أن تؤثر سلباً على مشاريعنا التي نفكر بها»، ومثال هذه التخوفات تنطبق على من يرغب في العمل في الزراعة أو حتى الصناعات الصغيرة التي بات الشباب يعتقدون بأن البضاعة المستوردة أقل كلفة وجدوى للتجار من الصناعات المحلية.

أما فيما يتعلق بعزوف الشباب عن المشاركة في الحياة السياسية فهو مبني أيضاً بجزء كبير منه على التشريعات، حيث يرى نسبة كبيرة من الشباب الذين شاركوا في المبادرة أن قانون الانتخاب هو قانون غير صالح للعمل به في الفترة الحالية وانه لا يتيح للشباب من فئات العشرينات للمشاركة وأنه يخدم فئات بعينها دون سواها ويعزز الانتماءات الضيقة مما يدفع الكثير من الشباب على العزوف عن المشاركة في الانتخابات مما يتركهم أيضاً بقلق على مستقبل الحياة السياسية.

الوعي بالحقوق والواجبات هو السبيل الأمثل لتجنب التهميش وتجاوز التحديات

أثناء عملية التحليل كانت الكلمة الأكثر تكراراً في كافة المحافظات وكافة القطاعات والمحاور هي كلمة (وعي)، فبرغم كثرة التحديات التي تواجه الشباب إلا أنهم اجمعوا على أن قلة الوعي هي عائق أساسي في كافة المحاور، وعند الحديث عن الوعي فإننا نتحدث عن الوعي الحكومي والرسمي ووعي الشباب فهما كفان لميزان واحد، فالشباب الأردني يعترفون بأن هنالك الكثير من المواضيع التي لا وعي كاف حولها من قبلهم، شاب من محافظة جرش قال» وعينا كشباب بمفهوم حرية الرأي قليل والسبب بذلك قلة وعي الحكومة بالمفهوم العالمي للحريات مما ينعكس على التخبط في الإجراءات وكثرة المراجع والتفسيرات وتنوع الأحكام القضائية واختلافها»، من

ناحية أخرى شباب من محافظة الكرك قالوا «عدم معرفتنا بالمصادر الموثوقة للمعلومة يجعلنا عرضة لتلقي الاشاعات وإعادة نشرها مما قد يشكل وعي زائف ويعرضنا للمساءلة». كما تكررت مشكلة عدم الوعي الكافي للشباب بالتشريعات بشكل عام سواء السياسية والاقتصادية منها وحتى التشريعات الناظمة للخدمات، وبينت نتائج التحليل أن ضعف الوعي بالتشريعات عائد لكثرة التعديلات عليها ضمن فترات زمنية قصيرة وعدم وجود برامج توعوية ممنهجة حولها مخصصة للشباب والمواطنين بشكل عام.

تعزيز وعي الشباب بحقوقهم وواجباتهم ووعيهم بالواجبات والالتزامات الحكومية هو سبيل في غاية الأهمية لتجاوز جزء كبير من التحديات التي تواجه الشباب، فزيادة الوعي تجعل الشخص أكثر ثقة وتمكناً بالحصول على الخدمات الحكومية وتمكنه من ممارسة حقه في المساءلة حال وجود أي تقصير أو تجاوزات، شابة من محافظة الزرقاء قالت «ليس لدينا معرفة كافية بحقوقنا في الخدمات الحكومية فعلى سبيل المثال عند مراجعة مركز صحي وعدم وجود العلاج المطلوب لديهم لا نعلم ماذا يحق لنا في هذه الحالة فهل يحق لنا صرف العلاج من صيدلية خاصة على نفقة وزارة الصحة ام أن علينا الانتظار لحين تأمين العلاج في المركز الصحي الأمر الذي قد يستغرق وقتاً طويلاً نضطر أحياناً لشراء العلاج على نفقتنا الخاصة وان بعض العلاجات مكلفة مالياً فنحن نطالب الجهات الحكومية توفير نشرات توعوية لنا للتعامل مع هذه الحالات»

الوعي بالتشريعات الناظمة للحياة السياسية سيعزز من مشاركة الشباب في الانتخابات والأحزاب وسيجعل اخياراتهم السياسية أكثر جودة، مما سيفرز مجالس منتخبة وأحزاب أعلى كفاءة، حيث عبّر شباب في محافظات مختلفة بما معناه أنهم لا يعلموا ما سيتعرض له مستقبلهم إذا انضموا لأحزاب أو كتل سياسية في جامعاتهم وأن هذا الإرث الفكري لا زال يراودهم ولا يوجد ما ينفيه.

عدد كبير من الشباب لم يكن لديهم معرفة بمعنى اللامركزية والواجبات المناطة بمجالسها وبأهمية انتخاب أعضاء مجالس المحافظات مما دفعهم على حد قولهم الى العزوف عن المشاركة في انتخابات اللامركزية، فبالرغم من الجهود التي حاولت الحكومة والهيئة المستقلة للانتخابات ومؤسسات المجتمع المدني من خلالها توعية المواطنين باللامركزية إلا أن النتائج على أرض الواقع تشير الى أن السياسات والأدوات التي تم اتباعها لم تكن فعالة بشكل كاف وربما يعود السبب بجزء منه الى عدم اهتمام الشباب بالتعرف على هذا المصطلح لعدم أملهم بآثار ونتائج مستقبلية له.

نتائج المحاور

الصحة الجيدة والرفاه

1. محور الصحة

الرقم	التحديات
1	عدم شمول التأمين الصحي لكافة فئات المجتمع.
2	عدم شمولية التأمين الصحي للطلبة الجامعيين بعد تخرجهم، وعدم تأمين بديل عن ذلك.
3	عدم معرفة المواطنين بدرجات التأمين الصحي ومدى تأثير ذلك على الخدمات الصحية المقدمة.
4	عدم شمولية التأمين الصحي بتغطية نفقات علاج السرطان.
5	عدم وجود رقابة كافية على شركات التأمين الخاصة.
6	فوضوية وعشوائية المستشفيات والمراكز الصحية وضعف إدارتها.
7	لا وجود لخدمات متقدمة في علاج الأمراض السنية.
8	ارتفاع نسبة الأخطاء الطبية وتكرارها وعدم وجود محاسبة كافية حولها.
9	التفاوت الكبير في الخبرة والمعرفة بين الأطباء في القطاع الحكومي مما يؤثر على عدالة وجودة الخدمات الصحية ويزيد نسبة الأخطاء الطبية.
10	قلة الدعم المالي والمادي والفني للمستشفيات والمراكز الصحية والمختبرات
11	النظام الإلكتروني "حكيم" يعيق الخدمات ويبطئها بسبب عدم المعرفة الكافية لدى الموظفين والأطباء بكيفية استخدامه
12	قلة كفاءة عمل المختبرات الطبية من حيث عدم شمولها لجميع الفحوصات، عدم وجود المواد المستخدمة لاتمام الفحوصات باستمرار ووجود تباين في النتائج من مختبر لاخر في بعض الأحيان.
13	ضعف نوعية وكمية الخدمات الصحية المقدمة بالأرياف والقرى وعدم كافيتها
14	نقص في أعداد الكوادر الطبية العاملة في المستشفيات والمراكز الصحية وخاصة في أطباء الاختصاص.
15	الترهل الاداري في المؤسسات الطبية بسبب آلية التعيينات والواسطات.
16	البعد الزمني بين المواعيد للمريض وعدم مراعاة الحالات الحرجة مما يؤدي لتفاقهما أحياناً.

الرقم	التحديات
17	عدم تأهيل المستفيات والمراكز الصحية لاستقبال الأشخاص ذوي الاعاقة بشكل جيد.
18	ضعف في خدمات العلاج الطبيعي مما يدفع المرضى للتوجه لمراكز خاصة مكلفة مالياً.
19	عدم أخذ بعض الحالات الطبية بجدية كاملة وعدم تحمل المسؤولية في التعامل مع المرضى.
20	عدم الاهتمام بالصيانة الدورية لمباني القطاع الصحي وخصوصا المصاعد والتكييف.
21	محدودية الطاقة الاستيعابية للمراكز الصحية والمستشفيات وقدم عمرها.
22	ارتفاع التكاليف المادية للفحوصات الطبية.
23	عدم التزام الموظفين في الأنظمة والقوانين وساعات الدوام.
24	عدم تغطية المراكز والمستشفيات لكافة المناطق الجغرافية وعدم دراسة مواقعها بشكل جيد.
25	إهمال العامل النفسي للمريض.
26	عدم توافر كافة العلاجات بشكل مستمر وعدم توفير بديل عنها في حال انقطاعها.
27	مدد انتظار طويلة جداً لمواعيد العمليات مع العلم أن بعضها لا يحتمل الانتظار الطويل.

الرقم	الطموحات
1	أن يشمل التأمين الصحي جميع المواطنين بغض النظر عن العمر أو طبيعة العمل.
2	أن يراعي في تقديم الخدمات الصحية النوع الاجتماعي لضمان العدالة وتساوي الفرص.
3	المساواة في درجات التأمين الصحي الحكومي وإعطاء الحالات الطارئة الأولوية.
4	توعية طلبة الجامعات بكيفية الاستفادة من التأمين الجامعي.
5	شمول وتغطية التأمين كافة الأمراض والحالات بما فيها حالات السرطان.
6	أن يكون التأمين الحكومي منافسا للخاص وذو جودة عالية ورفيعة.
7	كوادر طبية تشعر بالمسؤولية والرقابة
8	توفير خدمات طب أسنأن شاملة وجيدة وذات كفاءة.
9	الاهتمام بالراحة النفسية للمريض وشعوره بالاطمئنان.
10	تفعيل الرقابة والمساءلة بشكل حقيقي على الخدمات الصحية.
11	كوادر طبية مؤهلة ومواكبة للتطور

الرقم	الطموحات
12	خدمات صحية مجانية وبأعلى المستويات
13	إلغاء الواسطات في الحصول على الخدمات الصحية ورقابة عالية.
14	توفير بيئة جاذبة للكفاءات من الكوادر الطبية.
15	عدالة في توزيع المراكز الصحية والمستشفيات.
16	عدالة في توفير الخدمات الصحية
17	وجود أخصائيين للتغذية في كافة المناطق والمستشفيات.
18	مراعاة الطفولة والاهتمام بها بشكل أفضل .
19	توفير خدمات العلاج الطبيعي للجميع وبشكل مجاني.
20	معاملات سريعة في فترة وجيزة.
21	توفير مستشفيات أكثر وفي كافة المحافظات لضمان عدم حاجة المواطنين الذهاب لمحافظات أخرى للعلاج.

الرقم	الحلول
1	زيادة عدد المواطنين المشمولين في التأمين الصحي ليغطي الجميع.
2	تنفيذ حملات توعية لطلبة الجامعات للتعريف بالتأمين الجامعي وكيفية الاستفادة منه.
3	حوسبة كافة المستشفيات والمراكز الصحية ليصبح لدى المريض ملف الكتروني بالامكان الرجوع اليه من أي مكان.
4	زيادة أعداد الكوادر الطبية العاملة حسب الحاجة والكثافة السكانية مع ضمان العدالة في جميع المحافظات والقرى بحيث يتم احتساب طبيب لكل عدد من المواطنين ويكون مقياس موحد في كل مكان.
5	خلق شراكات مع الدول الخارجية ذات التجارب بالعلاج بالخلايا الجذعية.
6	زيادة أعداد المستشفيات وقدرتها الاستيعابية بما يتناسب مع الكثافة السكانية.
7	رفع الرواتب والحوافز للأطباء ذو الكفاءة لضمان استمرارهم في القطاع العام.
8	استحداث تشريعات وقوانين عادلة على مستوى الأطباء لضمان حقوقهم، وضمان حقوق المستفيدين.
9	زيادة الرقابة على مستشفيات ومراكز القطاع الخاص، وتعزيز المساءلة والمحاسبية عليهم.

الرقم	الحلول
10	تعزيز نهج المشاركة الشعبية لضمان ايصال الصورة الحقيقية للمسؤولين ودمج المواطنين في صنع القرارات لتحسين مستوى الخدمات الصحية
11	وضع استراتيجية تضمن استقطاب الكوادر الطبية ذات الكفاءة العالية والاحتفاظ بهم.
12	تفعيل دور نقابة الأطباء بشكل صحيح وفعال وإشراكهم في الرقابة وصنع القرار والتقييم الدوري.
13	إجراء مسوحات ودراسات شاملة ودورية لتقييم القطاع الصحي.
14	تكثيف البرامج التوعوية للمواطنين بالخدمات الصحية وأماكن الحصول عليها وخصائصها.
15	زيادة أعداد اخصائي التغذية.
16	تنظيم وترتيب الاولويات بالمواعيد بشكل عادل ودون محسوبيات.
17	وجود معالج طبيعي مؤهل في كل مركز صحي ومستشفى.
18	استحداث نظام الالكتروني لتنظيم حجز المواعيد في المستشفيات والمراكز الصحية لتخفيف الضغط على المرافق وحفظ وقت متلقي الخدمة.
19	توفير الأجهزة والمعدات الطبية والعلاجات بشكل كامل ولكافة المراكز والمستشفيات بشكل دائم وتوفير البدائل فوراً.
20	تفعيل دور الأخصائي النفسي.
21	إلغاء بطاقة التأمين الصحي وأن يصبح العلاج على الرقم الوطني عبر الهوية الشخصية للجميع.
22	التعاون مع المنظمات المختصة وإجراء دراسات للخدمات الطبية المقدمة للوقوف على واقعها بحياد.
23	إيجاد جهة محايدة تعمل على تقييم الخدمات الطبية بشكل مستمر وتعد تقارير دورية بعملها
24	تأهيل الكوادر الطبية بشكل مستمر وتدريبهم وإطلاعهم على اخر العلوم والمستجدات الطبية.
25	إيجاد أنظمة تضمن مخزون الأدوية في كافة المراكز والمستشفيات على أن يتم تزويد المخزون بشكل دوري وحسب الحاجة.
26	استحداث نظام يتيح للمواطنين إمكانية تقييم الخدمات الصحية ومقدميها والأخذ به جدياً لتطوير الخدمات والكوادر.
27	استحداث نظام يتيح للمواطنين إمكانية تقييم الخدمات الصحية ومقدميها والأخذ به جدياً لتطوير الخدمات والكوادر.

2. محور المياه النظيفة والنظافة الصحية

ومحور القضاء على الجوع

الرقم	التحديات
1	الدعم الموجّه للمزارعين غير كاف، ولا يلبي حاجاتهم وطموحاتهم في دعم مشاريعهم الزراعية أو التوسع فيها.
2	افتقاد آليات الدعم الرسمي لوسائل تكنولوجيا الزراعة المتطورة التي تعزز من انتاج المحاصيل وتطورها.
3	سوء الخدمات الفنية واللوجستية المقدمة للمزاعين وصعوبة وصولها إلى المناطق البعيدة.
4	ضعف الدعم الحكومي لتربية الأغنام والماعز والأبقار والدواجن.
5	عدم العدالة في توزيع الدعم الرسمي بين القطاعات، حيث ان قطاع الزراعة لا يحظى بالدعم اللازم كبعض القطاعات الأخرى
6	عدم تأهيل الأيدي العاملة المحلية وتحفيزها للتوجه للقطاع الزراعي والعمل فيه.
7	ضعف تسويق المنتج الأردني مقارنةً بالأجنبي رغم كفاءة المنتج المحلي، ما يؤدي لتكدسه وخسارة مزيد من الاستثمارات الزراعية.
8	زيادة التصدير رغم حاجة السوق المحلي تؤدي إلى زيادة جودة المنتج الصادر وإضعاف المنتج المخصص للسوق المحلي
9	عدم استخدام التكنولوجيا لاستصلاح المياه، كي تكون قابلة للاستخدام الزراعي.
10	خلل في التشريعات الناظمة لقطاع المياه وتهميش مشكله المياه من قبل الجهات المسؤولة .
11	ضعف استخدام التقنيات الحديثة لتحلية المياه وتعويض النقص الموجود على مستوى المملكة .
12	ضعف وصول مياه الشرب إلى البيوت للاستخدام المنزلي وانقطاعها لايام طويلة في الكثير من المناطق.
13	عدم الاستفادة من مياه السدود بالشكل الصحيح وتبخر كميات كبيرة من الامطار.
14	منع المزارعين من حفر آبار ارتوازية.
15	عدم شيوع حفر آبار للاستفادة من مياه الأمطار للاستخدام المنزلي.
16	عدم العدالة في توزيع المياه على المناطق والمدن مع مفاضلة بعض المناطق عن أخرى.

الرقم	الطموحات
1	مجتمع واع بأهمية التركيز على قطاع الزراعة.
2	طرح مشاريع ومبادرات حكومية على المستوى الوطني لتحفيز المواطنين على زراعة المنتجات التي يستورد الأردن منها بالرغم من ملائمة الظروف البيئية في الأردن لزراعتها.
3	وجود مؤسسات خاصة لدعم المزارعين وتفعيل دور مؤسسة الاقراض الزراعي بشكل أوسع.
4	جذب الاستثمارات الزراعية وتركيزها على المناطق التي فيها اراض زراعية .
5	تغطية السوق المحلي من المنتج الزراعي الأردني بشكل رئيس ثم الانتقال للمنتوجات الأجنبية.
6	ترويج المنتج الزراعي الأردني بشكل أوسع في جميع أقطار العالم .
7	استغلال الاراضي الصالحة للزراعة وزراعتها بالمنتوجات الملائمة .
8	أن يكون الأردن بيئة ملائمة لتربية المواشي على مختلف أنواعها .
9	مخزون عالي من الثروة المائية وأن يكون الاردن مكتف بأمنه المائي.
10	استخدام وسائل فعاله في تنقية المياه.
11	طرح مبادرات وطنية تهدف الى اردن أخضر وخال من التلوث.
12	اردن اكثر تنظيم وادارة للثروات الزراعية والمائية
13	تفعيل دور الجهات المختصة في الرقابة وتنظيم قطاع الزراعة والمياه.
14	اردن مكتف بالمياه النظيفة.
15	اكتفاء كل منزل أردني بالمياه ووصولها إلى جميع المواطنين.

الرقم	الحلول
1	توفير دعم حكومي أكثر للمزارعين ومربي المواشي ووضع خطط تسويقية وترويجية جيدة للمنتجات المحلية لمنافسة المنتج الأجنبي.
2	رفع السقف المالي لمؤسسة الاقراض الزراعي وزيادة ميزانيتها ، لتدعم أكبر قدر من المزارعين وفتح المجال لتقديم طلبات منح وقروض لاستخدام تطبيقات التكنولوجيا الزراعية.
3	تدريب المزارعين على التكنولوجيا الزراعية وادماج المزارعين القدامى مع حديثي التخرج من التخصصات الزراعية في الجامعات وتطوير قطاع الخدمات الزراعية ودعمه بشكبة نقل قوية ومعدات تكنولوجية حديثة واستخدام طرق جديدة في التخزين والتبريد.
4	رفع الوعي بأهمية مهنة الزراعة و دعم قطاع المزارعين وتشجيع الشباب الأردني للعمل في مجال الزراعة وفتح فرص العمل بالمجال أمامهم.

الرقم	الحلول
5	تقليل نسبة العمالة الوافدة و تنظيم قانون عمل يخدم العمالة المحلية ويعزز من وجودها في القطاع الزراعي.
6	تقديم تعويضات مجدية للمزارعين عن الخسائر في حال كانت طارئة بسبب مناخ أو ظرف خارج عن السيطرة.
7	استغلال الاراضي الزراعية بشكل جيد وفعال من خلال برامج حكومية وتشجيع الاستثمار في قطاع الزراعة من خلال تقديم تمويل دون فوائد للمزارعين.
8	فرض عقوبات صارمة وغرامات ومخالفات للتعدي على الاراض الزراعية.
9	تحسين البنية التحتية لاستيعاب التكنولوجيا الحديثة للزراعة.
10	أن يتم تحلية المياه باستخدام التقنيات الحديثة وذلك باستقطاب الخبراء في هذا المجال والاستفادة من التجارب الدولية.
11	وضع خطة استراتيجية حقيقية لتحسين القطاع الزراعي بالتشارك مع المزارعين وضمان تنفيذها
12	دعم الأبحاث العلمية المتخصصة في مجال المياه الجوفية لتنمية مواردها وحمايتها من مخاطر التلوث.
13	البحث عن مصادر جديدة لمياه الشرب عن طريق تحلية المياه المالحة
14	تنقية مياه الصرف الصحي وإعادة استخدامها في مجال الزراعة والري
15	استخدام طرق حديثة في عملية ري المحاصيل للتقليل من الفاقد من استخدام الطرق التقليدية القديمة.
16	اتخاذ إجراءات صارمة لحماية مصادر المياه ومنع الحفر العشوائي ومعاقبة المخالفين.
17	توعية المواطنين من الأخطار المحتملة والناتجة عن النقص المتوقع في مصادر المياه والتوعية حول أفضل وسائل الترشيد في استهلاك المياه.
18	عمل صيانة دورية لشبكة المياه وتغيير الشبكات القديمة للتقليل من الهدر الناجم عن تسريب المياه وخاصة من الشبكات القديمة.
19	تبادل الخبرات مع الدول ذات الخبرة في إدارة المياه ومواردها وأخذ الدروس المستفادة وتطبيقها
20	التوسع في إنشاء السدود والحواجز المائية خصوصاً في المناطق المتضررة من نقص المياه
21	يجب على المواطنين سواء في المدن أو في الأرياف الاستفادة من مياة الامطار وذلك بتجميعها بما يعرف بطريقة حصاد المياه.

التعليم الجيد

3. محور التعليم الجيد

الرقم	التحديات
1	وجود نقص في أعداد المعلمين في بعض المدارس وخصوصاً في المحافظات
2	ضعف عدالة توزيع الكفاءات من المعلمين وتمركزها في مدارس دون سواها
3	عدم شمولية المناهج التدريسية في المدارس لجوانب الحياة العملية والمهارات الحياتية
4	مناهج في مختلف المراحل الدراسية غير مترابطة ولا تراعي اعمار الطلبة وقدراتهم العقلية.
5	عدم توفر فرص العمل لكافة التخصصات الجامعية.
6	قدم المناهج التدريسية في الجامعات والمدارس وعدم تحديثها بشكل مستمر يجعل فائدتها تقل مع مرور الزمن
7	سوء التوزيع الجغرافي للمدارس والجامعات وعدم تغطيتها لكافة المناطق
8	ضعف مخرجات بعض التخصصات الجامعية مما يبقيها لا تلبي متطلبات سوق العمل
9	ضعف الطاقة الاستيعابية للمدارس .
10	عدم استثمار التكنولوجيا في التعليم المدرسي والجامعي بالشكل المطلوب
11	زيادة الضغط على المرافق التعليمية وازدحامها بسبب اللجوء من بعض الدول المجاورة
12	غياب الارشاد والأخصائي النفسي في اغلب المدارس.
13	فجوه كبيره بين المدارس الخاصه والمدارس الحكومية في جودة مخرجات التعليم.
14	عدم تأهيل المعلمين الجدد قبل تولهم مهامهم بالتدريس يزيد الفجوة بينهم وبين الطالب والمنهاج
15	غياب الحوافز المالية والتشجيعية للمعلمين مما يقلل من عطائهم وعدم ادراكهم لاهمية الرسالة التعليمية.
16	سوء البنية التحتية في الجامعات والمدارس الحكومية وتقادمها
17	ضعف تجهيز المختبرات في المدارس وعدم تواجد المواد المستخدمة بها باستمرار
18	ضعف التدفئة والتكييف في المدارس وانعدامها في الكثير منها
19	سوء المرافق الصحية في المدارس وتلوث مياه الشرب

الرقم	التحديات
20	اختلال العدالة في توزيع المقاعد الدراسية في الجامعات الحكومية ووجود الكثير من التجاوزات بها
21	عدم استجابة الجامعات والمدارس لاحتياجات الأشخاص ذوي الاعاقة مما يحرمهم الكثير من حقوقهم
22	تكليف بعض المعلمين بتدريس مواد ليسوا مختصين بها لتعبئة فراغ المدرسين في بعض المدارس
23	انتشار التجارة في المؤسسات التعليمية الخاصة والبحث عن المال على حساب جودة التعليم
24	معاناة طلبة المدارس الحكومية من عدم توفر مواصلات جيدة لهم مما يدفع الأهالي للمغامرة والتعاقد مع مركبات خاصة غير مهيئة وغير مرخصة لنقل الطلاب
25	ضعف اهتمام المدارس والجامعات في الإبداع والتميز مما يكبت طاقات الطلبة ويضعف فرص الابتكار والبحث العلمي
26	عدم العدالة في جعل علامة التوجيهي تحدد مصير الطالب ومستقبله طيلة حياته
27	قلة الموارد المالية واللوجستية يضعف من قدرة المدرسين على الابتكار في وسائل التعليم ويجعل التلقين الوسيلة الأولى
28	ضعف الرقابة الرسمية على جودة التعليم ومخرجاته وعلى أسس القبول وتعيين أعضاء الهيئات التدريسية

الرقم	الطموحات
1	فرص تعليم عادلة مبنية على أساس المنافسة الحرة
2	مناهج تراعي التطورات والثقافات ومتطلبات العصر.
3	جيل قادر على اتخاذ القرارات وتحديد مساره.
4	مخرجات تعليمية تتناسب مع متطلبات سوق العمل.
5	منظومة صحية في كل مدرسة.
6	تحسين مستوى الجامعات لتواكب الجامعات العالمية .
7	شباب اردني ومجتمع مثقف ومتعلم ويتبع أحدث الطرق التعليم الإلكتروني.
8	رفد سوق العمل الاردني بكفاءات عالية تحاكي متطلبات سوق العمل.

الرقم	الطموحات
9	مناهج تعليمية أقوى وتعزز مهارات الطلبة وتعزز العمل التطوعي.
10	تعزيز الادارة الذاتية في حل المشكلات وتحطيم الفجوات بين المجتمع.
11	توفير معلمين مؤهلين يتبعون احدث وسائل التعليم.
12	زيادة الرقابة على الهيئات التدريسية وجودة التعليم.
13	ادارات تربوية ناجحة وقيادة المسيرة التربويه بحنكة ودهاء من اجل رفعتها.
14	مناهج تُحاكي سوق العمل ولها صلة بمتطلبات المجتمع لتعطي مخرجات تعليمية ذات جوده عاليه وكفاءات عالية.
15	خروج الطلاب من منظومة التعليم الأكاديمي الى المجتمع بطريقة راقية (بابداعهم واعمالهم التطوعيه الهادفة).
16	بيئة تعليمية داعمة للبحث العلمي والابتكار

الرقم	الحلول
1	وضع اسس واضحة للتعينات الأدارية في الجامعات وتأهيل المدراء والمعلمين والمرشدين النفسيين في المدارس قبل وبعد تعيينهم واخضاع المعلمين والمدراء لامتحأن ومفاضلة وتوسيع مدى صلاحيات المعلمين.
2	عمل امتحان مستوى للمعلمين والمدراء بشكل دوري لغايات وضع خطط للتطوير
3	ربط التعليم الأكاديمي بالانشطه اللامنهجية وادخال اساليب التكنولوجيا الحديثة على التعليم المدرسي والجامعي واخضاع المعلمين لتدريبات على اساليب التعليم الحديث واعادة صياغ المناهج وربط محتوى المناهج ببعضها البعض وتطبيقها بشكل عملي.
4	توفير جوائز وحوافز تدعم الطلبة و تعزز عملية التعليم المنهجي واللامنهجي ودعم الطلبة المبدعين علميا وعمل ورشات تدريبية للطلاب تعزز وتفعل دورهم في صنع القرار وخرط الطلبة في العمل التطوعي والاجتماعي.
5	تفعيل دور المكتبات وإضافة كتب جديدة وتفعيل دور المكتبات الإلكترونية في المدارس والجامعات بالاضافة الى توفير ونشر الأبحاث العلمية الأردنية ورسائل طلبة الماجستير والدكتوراه ذات المحتوى البناء.
6	ادماج الاهل وإشراكهم بالمنظومة التعليمية بشكل أكبر وتوعيتهم حول تفهم ميولات ابنائهم وتوعيتهم حول احتياجات سوق العمل ومخاطر البطالة على الفرد والمجتمع.
7	اخضاع حديثي التخرج لدوارت تأهيلية لسوق العمل كبديل أساسي عن الخبرة .

الرقم	الحلول
8	تحسين البنية التحتية للجامعات والمدارس وتوفير بيئة جامعية امنة خالية من العنف الجامعي بالاضافة الى تعزيز العمل الاجتماعي من خلال تفعيل نظام خدمة المجتمع كمتطلب اجباري للتخرج في الجامعات وهيكلة التخصصات والمناهج بما يتناسب وسوق العمل.
9	زيادة عدد المدارس فيما يتوافق مع عدد الطلبة وتأهيل الصفوف وتحديد سقف أعلى لعدد الطلاب في الصف وتوفير مواصلات امنة لطلبة المدارس الحكومية والسعي لتوفير مدارس حكومية لذوي الإعاقة وبناء غرفة صحة نفسية في كل مدرسة.
10	تأهيل المدارس والجامعات لتكون مستجيبة للأشخاص ذوي الإعاقة من حيث البنية التحتية وأساليب التدريس
11	زيادة الحصص غير المنهجية في المدارس واستحداث وسائل تعليم باللعب وبالتطبيق العملي

طاقة نظيفة وبأسعار معقولة

4. محور طاقة نظيفة وأسعار معقولة

الرقم	التحديات
1	وجود فساد مالي في بعض شركات توليد الطاقة.
2	الاستعانة بالغاز والبترول المستورد لتوليد الطاقة الكهربائية بالرغم من توفر الصخر الزيتي وبالرغم من توفر الطاقة الشمسية كبديل.
3	عدم استغلال المناطق الشاسعة في المملكة لتوليد الطاقة المتجددة على الوجه المطلوب
4	اغلب مصادر الطاقه يتم استيرادها.
5	لا يوجد التزام بالسعر العالمي الطاقة.
6	خصخصة الشركات المتخصصة بتوليد الطاقة.
7	عدم وجود معادلة واضحة لحساب قيمة استهلاك الطاقة في الاردن.
8	عدم وجود شراكة حقيقية بين القطاع العام والخاص في توليد الطاقة
9	غياب التنافسية بين شركات المحروقات يجعل الأسعار مرتفعة ويغلق باب المنافسة في تحديد الأسعار
10	الارتفاع الكبير في حجم وعدد الضرائب المفروضة على الطاقة المباعة للمواطن دون مبررات ومكاشفة للمواطن
11	عدم وجود رقابة فعالة على الجهات المسؤولة عن ادارة مصادر الطاقة مما يزيد من الهدر وارتفاع الأسعار
12	شبكات الكهرباء المتهالكة لا تستوعب حاجة السكان الحقيقية
13	لا يوجد استغلال للطاقة النووية.
14	عدم جدية الحكومة في استخراج مصادر الطاقة في الأردن من غاز ونفط وصخر زيتي

الرقم	الطموحات
1	عدم وجود فساد مالي أو إداري في توليد الطاقة وبيعها
2	طاقة نظيفة معتمدة على مصادر الطاقة المتجددة

الرقم	الطموحات
3	الاعتماد على الذات في توليد الطاقة والتخفيف من الاستيراد
4	تمتع الجميع بمصادر الطاقة بشكل عادل
5	اشراك الشباب ودعم مشاريعهم المنتجة للطاقة المتجددة
6	محروقات وكهرباء بأسعار مخفضة بمتناول الجميع
7	قطاع طاقة قادر على المنافسة وتقديم أسعار تفضيلية
8	شفافية ومكاشفة حكومية حول الكلف الحقيقية للطاقة وكمية الهدر

الرقم	الحلول
1	استثمار المساحات الشاسعة خصوصاً في جنوب المملكة لإنشاء المزيد من الطاقة المنتجة من الرياح والشمس
2	إيجاد دراسات من قبل مختصين لقطاع الطاقة بحيث يتم توزيع المصادر للمناطق حسب حاجاتها لغايات توزيع الطاقة دون انقطاع.
3	الاستعانة بخبرات الدول الاخرى وبناء الشراكات للاستفادة من المصادر المتجددة للطاقة بأقل الكلف
4	إلغاء الضرائب بشكل كامل على المركبات التي تعمل بالطاقة الشمسية والهجينة
5	تخصيص جزء من ميزانية الحكومة من اجل التنقيب عن مصادر الطاقه مع تقديم تقارير دورية حول العمل
6	اشراك المواطن في عمليه استثمار الطاقة المتجددة و وجود شراكة حقيقية بين القطاع العام والخاص
7	تشجيع المواطنين على تركيب خلايا شمسية بقروض حكومية ميسرة ودون فوائد
8	اشراك المواطن في عمليه صنع القرار في تحديد اسعار الطاقة
9	استحداث تخصصات بالجامعة تخدم مجال الطاقة النظيفة والاستعانة بخبرات خارجية.
10	تعزيز مبدأ الرقابة الذاتية لدى المواطنين للحفاظ على الطاقة ومصادرها
11	تخفيض كلف الطاقة على المواطنين وذلك باستخراج مصادر الطاقة الدفينة في المملكة وتقليل كمية الطاقة المستوردة
12	مكاشفة حقيقية ومستمرة للمواطنين بأسعار الطاقة وكلفها ومقارنتها بالأسعار العالمية

مدن ومجتمعات محلية مستدامة

5. محور النقل

الرقم	التحديات
1	عدم كفاية وتنظيم وسائل النقل العام والاعتماد بشكل كبير على الشركات والحافلات الخاصة
2	عدم وجود مواعيد محددة لوسائل النقل العام فهي تتحرك بعشوائية ودون تنظيم للمواعيد
3	ضعف العدالة في توزيع وسائل النقل العام بين المحافظات والمناطق
4	عدم تاهيل السائقين قبل السماح لهم بقيادة وسائل النقل العام
5	قدم وتهالك الحافلات المخصصة للنقل سواء العامة او الخاصة
6	ضعف الرقابة الحكومية على وسائل النقل العام والخاص مما يتيح المساحة للسائقين بالتلاعب بالأجرة
7	عدم التزام الحافلات بخطوط السير المحددة لها
8	عدم وجود دعم كاف للمواصلات المخصصة لطلاب الجامعات.
9	ضعف تنظيم مجمعات الباصات مما يجعلها أماكن مزعجة ومسيئة للمواطنين في الكثير من الأحيان
10	وسائل النقل غير المرخصة موجودة بكثرة خصوصاً نقل طلبة المدارس التي تشكل خطر على حياتهم
11	عدم توفر وسائل نقل مخصصة لنقل طلاب المدارس.
12	البنيه التحتية غير مؤهله للمواصلات
13	قدم وتهالك وسائل النقل العام وحتى الخاص
14	سلوكيات بعض السائقين وألفاظهم لا تليق في الاداب العامة
15	شبكة الطرق داخل المملكة سيئة جدا خصوصا في المحافظات البعيدة بعضها تكون غير معبدة سواء كانت طرق رئيسية أو فرعية كما تكثر فيها الحفر والمطبات التي تؤدي الى تهالك المركبات والحافلات .
16	سوء وقدم التخطيط للشوارع والتقاطعات والانفاق والجسور حيث انها لم تعد تستوعب العدد المتزايد من المركبات.

الرقم	التحديات
17	ضعف شبكات تصريف المياه وتهالكها مما يؤدي الى غرق الشوارع عند هطول الأمطار وإعاقة السير
18	عدد الحافلات في المواصلات العامة والخاصة غير كاف مما يستدعي الانتظار لفرات طويلة في فترة الذروة وتحميل عدد زائد من الركاب
19	ضعف السلامة العامة في وسائل المواصلات.
20	الموصلات غير مهيئة للأشخاص ذوي الاعاقة وحتى لكبار السن والمرضى.
21	لا يوجد أمأن وظيفي للعاملين في قطاع النقل مما ينعكس سلباً على جودة الخدمة.
22	انقطاع خدمات النقل في الكثير من المحافظات في أوقات مبكرة عند غروب الشمس
23	عدم وجود محطات توقف وتحميل محددة لوسائل النقل العام
24	بطء استجابة إدارة السير عند وقوع حوادث المرور مما يترك السائقين والمركبات لفترات طويلة في الشارع لانتظارهم

الرقم	الطموحات
1	مواصلات عامة محددة بمواعيد دقيقة ومتوفرة على مدار الساعة
2	وسائل نقل آمنة ومنظمة وسائقين مؤهلين ومدربين.
3	استخدام وسائل نقل حديثة تحتوي على اماكن مخصصة لكبار السن وذوي الاحتياجات الخاصة.
4	وسائل نقل تغطي كافة مناطق المملكة وملتزمة بمسارات ومواقف محددة
5	وسائل نقل مرتبطة بتطبيقات على الهواتف تحدد أماكنها ومواعيدها
6	شوارع معبدة ومهيئة وآمنة.
7	شبكة نقل شاملة مملوكة للقطاع العام مربوطة بين المحافظات بأسعار التكلفة فقط
8	أمأن وظيفي للعاملين في قطاع النقل.

الرقم	الحلول
1	وضع خطة لمراقبة قطاع النقل ووضع استراتيجية شاملة لتطويره.
2	اشتراط مشاركة السائقين العاملين في قطاع النقل لدورة تدريبية واجتياز امتحان الكفاءة
3	اسقاط تجربة التطبيقات الذكية على قطاع النقل العام وتطبيق نظام الدفع عن طريق البطاقات الالكترونية واعادة هيكلة البنية التحتية للقطاع بما يتناسب مع التطورات التي ستطرأ عليه.
4	بناء سكك حديدية للقطارات في طرق خارجية للمحافظات و بناء مترو انفاق.
5	زيادة الرقابة على سائقي النقل العام وتشديد العقوبات وفرض غرامات عالية على مخالفات السير.
6	دراسة اعداد السكان في المناطق النائية وتوفير مواصلات عامة تتلائم مع احتياجات تلك المناطق واعداد سكانها.
7	تفعيل دور البلديات والحد من الفساد في العطاءات ومراقبة المتعهدين لضمان العمل باليات جيدة ومواد ذات جودة عالية تخدم البنية التحتية لمدة اطول ومعاقبة المخالفين والفاسدين.
8	التنسيق بين المؤسسات الحكومية والخاصة التي تعنى باستخدام الشوارع العامة(شركة الكهرباء، وزارة الاشغال،البلديات،ووزارة المياه ووزارة الصحة، شركات الاتصالات) لضمان إنجاز الأعمال المشتركة في نفس المنطقة بذات الوقت وعدم الاضطرار لحفر الشارع اكثر مرات متكررة
9	تفعيل نظام العمل بالورديات لضمن توفر المواصلات العامة في المحافظات كافة لأطول وقت ممكن
10	استحداث الية معينة لمنع باصات النقل العام من تحميل عدد ركاب زائد عن سعة المركبة وتشديد العقوبات على المخالفين بالاضافة الى تحديد سرعة المركبات من خلال الأجهزة الحديثة وعمل فحوصات شاملة ودورية لكفاءة السائقين.
11	إنشاء محطات محددة يمكن لوسائل النقل الوقوف بها وتكون مهيئة لانتظار الركاب
12	تطوير خدمات إدارة السير وزيادة سرعة استجابتها لشكاوى المواطنين وحوادث السير

العمل اللائق ونمو الاقتصاد

6. محور العمل اللائق ونمو الاقتصاد / الاستثمار

الرقم	التحديات
1	القوانين الناظمة للاستثمار كثيرة القيود وغير جاذبة للمستثمرين.
2	الارتفاع المتزايد للضرائب والرسوم والجمارك يعمل على إرهاق السوق المحلي مما يؤدي لإغلاق شركات ومصانع وهروب رؤوس الأموال.
3	ضعف إدارة الموارد الطبيعية المتوفرة في الأردن مما يؤدي الى ضعف الصناعة وركود عام في الاقتصاد
4	تعقيد الإجراءات الحكومية المتعلقة بترخيص الاستثمارات والمشاريع الاستثمارية
5	ضعف أداء هيئة الاستثمار وعدم وجود آثار ملموسة لوجودها.
6	تقادم الاسراتيجيات المتعلقة بالاستثمار وعدم نجاعتها في الفترة الحالية.
7	ضعف الوعي القانوني والسياسي وقلة عدد الاحزاب الفاعلة التي من شانها تعديل القرارات والقوانين المتعلقة بالاستثمار.
8	ضعف العدالة في توزيع الاستثمارات من حيث القطاعات والمناطق.
9	القرارات والتعليمات الحكومية غير المدروسة المؤثرة على حركة الاستثمار.
10	قلة الدعم الحكومي والتسهيلات للمستثمرين.
11	قلة دعم الدوله للطاقات الشبابيه التي تمثل الاستثمار الواعد للوطن.
12	ضعف دور السفارات الاردنية من حيث تشجيع الاستثمار والترويج للأردن والفرص الموجودة.
13	ضعف البرامج التوعوية الحكومية المتعلقة بالاستثمار.
14	ضعف الدخل الشهري للمواطنين مما يتسبب في البعد عن الإستثمار وعن المشاريع الصغيرة.
15	تخوف المواطنين وخاصة فئة الشباب من التوجه للمشاريع الصغيرة بسبب عدم استقرار التشريعات والسياسات الحكومية.
16	ضعف الشراكة بين القطاع العام والخاص في مجال الاستثمارات.
17	انفتاح بعض الدول القريبة على الاستثمار وتقديم تسهيلات ومحفزات جاذبة للمستثمرين في تلك البلدان اكثر من الأردن.
18	ارتفاع كلف الانتاج .
19	نسب الفوائد المرتفعة جداً على القروض وتمويل المشاريع الصغيرة.

الرقم	الطموحات
1	تطبيق التشريعات والانظمة المتعلقة بالاستثمار بشكل عادل وسيادتها على الجميع.
2	استخراج الموارد الطبيعية وتحويلها الى فرص استثمارية
3	افراز مجلس نواب حقيقي قادر على إيجاد تشريعات داعمة للاستثمار.
4	تقديم قروض ميسرة من قبل الحكومة والبنوك لتشجيع الاستثمار والمشاريع الصغيرة.
5	مساحات مخصصه لبناء المصانع والمشاريع تتحلى بالمواصفات العالمية.
6	تعزيز ثقة الشباب بالاداء والسياسات الحكومية في دعم الاستثمار وتشجيعه.
7	عدالة في توزيع مكتسبات التنمية بين المحافظات وفرص متساوية للاستثمار.

الرقم	الحلول
1	مراقبة حركة العمالة الوافدة وتطبيق التشريعات علها بشكل صارم.
2	تعديل التشريعات الناظمة للاستثمار وتنفيذها بطريقه تدعم قطاع الاستثمار.
3	تخفيض الضرائب والرسوم على المستثمرين وتقديم حوافز إضافية لهم تعفيهم من الكلف الإضافية لفترة كافية من الزمن تمكنهم من النهوض باستثماراتهم
4	زيادة عدد المدن الصناعية بأجور رمزية.
5	تمثيل الشباب في الحكومة والبرلمان ليكونوا على مقربة من عملية صنع القرار.
6	استحداث خدمات الكترونية لإتمام عمليات التسجل والترخيص وجميع ما يتعلق بالاستثمار.
7	زيادة الرقابة على جميع الجهات المتعلقة بالاستثمار .
8	تقديم تخفيضات من الحكومة للقطاع الخاص على تكاليف النقل والتخزين والإيجارات
9	ابرام المزيد من اتفاقيات مع الدول الصناعية والمستثمرين لاستقطاب المزيد من الاستثمارات للاردن.
10	اطلاق نظام تقييم عبر وسائل التواصل الاجتماعي او تطبيقات ذكية لأصحاب المهن.
11	تشجيع أصحاب المهن والحرف للانضمام الى جمعيات ونقابات مهنية لتسهيل عملهم.

العمل اللائق ونمو الاقتصاد

7. محور السياحة

الرقم	التحديات
1	سوء الترويج الرسمي الداخلي والخارجي للسياحة وللمعالم والأماكن الأثرية.
2	عدم استثمار الحكومة لوجود أخفض نقطة في العالم وواحدة من عجائب الدنيا السبعة داخل الأردن للترويج للسياحة في الاردن
3	عدم استثمار موقع المغطس كمركز للحج المسيحي على المستوى العالمي.
4	تفضيل السياحة الخارجية من قبل المواطنين بسبب الكلف العالية للسياحة الداخلية.
5	عدم الاهتمام الرسمي والشعبي بنظافة المناطق السياحية وسوء الاهتمام بالبنى التحتية.
6	البنيه التحتية سيئة جدا من حيث الطرق المؤدية الى المناطق السياحية والمرافق العامة وغيرها.
7	بعض أفراد الشرطة السياحية لا يمتلكون الخبرة الكافية و والمهارة للتعامل مع السياح.
8	المواقع السياحية غير مؤهلة لخدمة ذوي الاحتياجات الخاصة .
9	ايرادات القطاع السياحي لا يتم انفاقها على القطاع ما يؤدي لتهالك المنشآت والمرافق السياحية وعدم تطورها.
10	تراخيص المنشآت السياحية مرتفعة التكلفة و غير مشجعة .
11	لا يوجد حماية كافية للآثار والمناطق السياحية من الاعتداءات عليها.
12	ضعف البرامج الحكومية السياحية داخلياً وخارجياً.

الرقم	الطموحات
1	مواطن أردني منتمي وواع بالمحافظة على الأماكن السياحية والأثرية
2	صورة إيجابية عن الأردن والاماكن السياحية الموجودة بها.
3	أسعار سياحية بكلف معقولة وبمتناول الجميع.
4	بنية تحتية مؤهلة للأشخاص ذوي الإعاقة والاهتمام بالمرافق العامة.
5	حكومة مؤمنة بما في الأردن من امكان سياحية واثرية وتعمل بجد للحفاظ عليها وتطويرها وجذب السياح لها
6	أن تكون الاردن بوصلة سياحية لكل العالم.

الرقم	الطموحات
7	قطاع سياحي خاص لديه رسالة وليس أهداف ربحية فقط
8	وجود برامج سياحية للادنيين والسياح العرب والأجانب توعي وتشجع على السياحة
9	استثمار جزء كاف من العائد السياحي لتطوير وترميم الاماكن السياحية.
10	شواطئ نظيفة وآمنة ومجانية.
11	منشآت سياحية ضمن مواصفات السلامة العالمية .
12	فرص عمل لخرجي السياحة و الاثار.

الرقم	الحلول
1	عقد اتفاقيات مع المحطات الإعلامية المحلية والأجنبية للترويج للسياحة في الأردن.
2	توفير وسائل نقل عامة وآمنة وبلكف رمزية مخصصة للوصول للأماكن السياحية
3	زيادة الموازنه المخصصة لوزارة السياحة وقنواتها الإعلامية.
4	تنفيذ مشروع سكة حديد الحجاز وإقامة مشاريع سياحيه في محطات توقف القطارات.
5	التنسيق الحقيقي بين الوزارات المعنية للنهوض بالبنية التحتية والخدمات المشجعة على السياحة.
6	استثمار الموارد البشريه وتوفير فرص العمل المناسه لكلا الجنسين في قطاع السياحة.
7	عمل مؤتمر عالمي لترويج التراث والثقافة الاردنية وتعزيز الجهود الحكومية المبذولة في هذا المجال.
8	تشجيع ودعم المشاريع الصغيرة لابناء المناطق السياحية.
9	استحداث آلية لقياس رضى السياح لغايات تطوير المنظومة السياحية.
10	عمل برامج للسياح تحتوي على باقات سياحية متنوعة ضمن فئات مالية مختلفة.
11	استحداث الحكومة لالية جديدة لدمج اهالي المحافظة في العمل السياحي وإعطاء أولوية لأبناء المناطق السياحية بفرص العمل.
12	ربط القطاعات الخدمية مع القطاع السياحي، كالخدمات العلاجية او التعليمية للاجانب.
13	تفعيل دور اللامركزية في دعم السياحة في المحافظات.
14	عقد شراكات مع دول وشركات سياحة وطيران للترويج للسياحة في الأردن وتقديم عروض سياحية.
15	رقابة جيدة على العاملين في القطاع السياحة لضمان مستوى اعلى من المهنية لديهم.
16	إقامة مدينة العاب مائية وترويحية (ملاهي) في منطقة البحر الميت على أن تكون هذه المدينة حكومية وبأعلى المواصفات العالمية وبأسعار التكلفة للأردنيين.

العمل اللائق ونمو الاقتصاد

8. محور العمل والتشغيل

الرقم	التحديات
1	اشتراط غالبية الشركات وجود خبرة عملية للمتقدمين للوظائف ما يحد من فرص حديثي التخرج
2	عدم اهتمام الجامعات بمنح الطلاب خبرة عملية حول تخصصهم حتى ولو كانت بسيطة.
3	التدريب الميداني ضعيف وغير كافٍ لطلبة الجامعات.
4	ضعف حجم الاستثمارات في الأردن التي من شانها توليد فرص عمل.
5	ضعف كفاءة ومهارات نسبة كبيرة من خريجوا الجامعات مما يضعف فرصهم من دخول سوق العمل.
6	عدم الامتثال الكامل لقانون العمل من قبل اصحاب العمل.
7	انتشار ثقافة العيب خاصة عند الشباب أدت لضياع العديد من فرص العمل عليهم وإحالتها للعمالة الوافدة.
8	عدم اهتمام الحكومة والشباب بالتعليم المهني والتطبيقي بشكل كاف.
9	ضعف الدعم الحكومي لقطاع العمل الشبابي وقلة الجهود المبذولة لتوفير فرص عمل إضافية.
10	لا امتيازات للاوائل والمتميزين عند التقدم لفرص العمل.
11	قصور في أداء ديوان الخدمة المدنية في توزيع الوظائف بشكل عادل وفي إجراء امتحان التوظيف.
12	عدم ملاءمة الحد الأدنى للأجور مع الكلف المعيشية ومع خط الفقر في الأردن.
13	قبول العمالة الوافدة بالعمل مقابل أجور قليلة يرهق العمالة الأردنية ويدفع اصحاب العمل لتشغيلهم.
14	الارتفاع الكبير على الاسعار وتوزاي ذلك مع ارتفاع للضرائب على كافة السلع والخدمات.
15	هجرة الخبرات والكفاءات الوطنية الى خارج البلد.
16	عدم توجه الشباب للمشاريع الصغيرة وصعوبة أخذ الموافقات والتصريحات والإجراءات.
17	سوء استخدام فرص التمويل المقدمة للحكومة وعدم استثمارها بشكل يوفر فرص عمل.

الرقم	التحديات
18	عدم تركيز أصحاب العمل على بيئة العمل ومعايير السلامة العامة.
19	سوء التخطيط الحكومي وقصر النظر في دراسة حاجة سوق العمل واعداد المتعطلين عن العمل والتخصصات اللازمة.
20	ضعف العدالة الحكومية في توزيع فرص العمل مع وجود الواسطة والمحسوبية في القطاع الحكومي على حساب الكفاءة
21	عدم تحمل الجزء الأكبر من القطاع الخاص للمسؤولية الاجتماعية وتركيزهم على الكسب المالي بأقل الكلف
22	عدم منح الاولوية لتشغيل أبناء المحافظات وتمركز رؤوس الأموال في العاصمة عمان.
23	ضعف شبكة المواصلات العامة مما يؤدي لتكبد العمال مبالغ مالية عالية لغيات التنقل وقد يدفعهم ذلك لترك العمل او العزوف عنه لهذا السبب.

الرقم	الطموحات
1	تعليم مهني عالي المستوى يفرز خريجين قادرين على دخول سوق العمل بكفاءة.
2	حجم استثمارات متزايد تولد فرص عمل باستمرار.
3	أن يتحقق الرضا الوظيفي عند غالبية العاملين في المؤسسات الرسمية.
4	أن يصل المجتمع إلى درجة الوعي الكافي بالقوانين الخاصة بالعمل والتشغيل.
5	أن يكون الحد الأدنى للأجور متناسب ومتوازي مع أعباء الحياة والضرائب المرتفعة.
6	أن يزداد اقبال الشباب على القطاع المهني والتطبيقي.
7	أن يكون هنالك عدالة في توزيع الوظائف.
8	المحافظة على الأيدي العاملة الاردنية والخبرات وحمايتها من الهجرة.
9	أن تكون هنالك بنية تحتية وخدمات تشجع الاستثمار.
10	أن تزداد عدد المشاريع التي تستهدف القطاعات التي يوجد بها بطالة عالية.
11	وجود بيئة ملائمة للاستثمار.
12	اعفاءات ضريبية وحوافز للرياديين الذين باستطاعتهم توفير فرص عمل بمجالات مختلفة.
13	وصول الشباب الى درجة من الثقافة تسمح لهم بالقبول بفرص العمل المتوفرة (محاربة ثقافة العيب).

الرقم	الطموحات
14	استثمار الدولة زراعيا بطريقة صحيحة واستثمار المصادر الطبيعية التي بدورها ستوفر فرص عمل.
15	اهتمام رسمي بالمواهب والابداعات الشبابية التي قد توفر لهم فرص عمل او مصادر دخل.
16	جامعات قادرة على تخريج كفاءات مؤهلة لدخول سوق العمل
17	ان يكون التوظيف حسب الكفاءة وليس الواسطة
18	شعور الشباب بالأمان الوظيفي الذي يمكنهم من التفكير بمستقبلهم

الرقم	الحلول
1	تعديل المناهج وزيادة عدد الساعات العملية لجميع التخصصات الجامعية لاكساب الخبرات لحديثي التخرج وتهيأتهم لسوق العمل وايقاف بعض التخصصات الراكدة بسوق العمل.
2	إيجاد آلية لإلزام الشركات الخاصة على تدريب نسبة من حديثي التخرج وتوفير فرص عمل لهم حسب الكفاءة.
3	الزام الشركات والمصانع في المحافظات بتشغيل نسبة من موظفها من أبناء المحافظة المتواجدين فيها.
4	القضاء على الواسطة والمحسوبية واعتماد آلية التوظيف حسب الكفاءة.
5	انشاء مدن صناعية في المحافظات ونشر مراكز التدريب المهنية والتوعية بأهمية العمل المهني وتشجيع الشباب للعمل به.
6	اعفاء ضريبي وجمركي للمستثمرين لتشجيع الاستثمار بالبلاد لخلق فرص عمل للشباب الأردني وتقليل العمالة الوافدة والعمل على رفع مستوى الكفاءات المحلية.
7	رفع الحد الادنى للأجور وإعادة تحديد خط الفقر في الأردن وتخفيض العبئ الضريبي.
8	تطوير القطاعات الصناعية وتشجيع المستثمرين للاستثمار بقطاع الصناعة داخل المحافظات.
9	دعم المشاريع الصغيرة التي بإمكانها أن تزيد فرص العمل وتوفير قروض منخفضة الفوائد لهم.
10	استثمار الموارد الطبيعية في الأردن وإنشاء مشاريع لاستخراجها وتصنيعها مما سيوفر المزيد من فرص العمل.
11	مساعدة الحكومة للمستثمرين والمصنعين لتسويق منتجاتهم داخل الأردن وخارجها

الرقم	الحلول
12	تخفيض الضرائب على المنتجات المحلية مما سيقلل تكلفتها ويزيد انتاجها وبالتالي توفير المزيد من فرص العمل.
13	تكثيف البرامج التدريبية من قبل الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني التي تؤهل الشباب لسوق العمل وترفع من مستوى مهاراتهم الحياتية
14	زيادة الدعم الحكومي للمشاريع الزراعية وإلغاء الضرائب على كل ما يتعلق بالانتاج الزراعي وبالتالي توفير المزيد من فرص العمل
15	التركيز الحكومي على المشاريع السياحية ودعمها مما سيتيح فرص عمل إضافية للشباب الأردني
16	تركيز المناهج في المدارس والجامعات على اللغة الانجليزية التي أصبحت متطلب أساسي للحصول على فرصة عمل.
17	توفير قروض حكومية للشباب لدعمهم في إقامة مشاريعهم الخاصة وعدم الاعتماد على الوظيفة فقط.
18	إحالة من يصل لعمر التقاعد الى التقاعد الاجباري مما سيزيد من حركة دوران فرص العمل

9. محور السلام والعدل والمؤسسات القوية

الرقم	التحديات
1	ضعف عدالة تطبيق القوانين وعدم سيادتها على الجميع.
2	كثرة النصوص المرنة في التشريعات الأردنية التي تحمل اكثر من تأويل
3	عدم مراعاة التشريعات للفروقات المتواجدة في المجتمع أو الظروف المجتمعية.
4	كلفة توكيل المحاميين بالقضايا مرتفعة جداً.
5	طول المدد التي تستغرقها القضايا في المحاكم وكثرة الجلسات والمماطلات غير المبررة.
6	بيروقراطية الإجراءات الرسمية في مؤسسات القضاء كباقي مؤسسات الدولة الرسمية.
7	إصدار قرارات منع السفر في بعض القضايا المتعلقة بمبالغ مالية بسيطة غير عادلة وغير مبررة.
8	حبس الغارمين والغارمات وعدم اعطائهم فرص ومدد مناسبة لسد القروض.
9	عدم المساواة في الحقوق بين المرأه الرجل (الانتقائية الجندرية في تطبيق قانون لحماية الاسرة وباقي القوانين).
10	نظرة المجتمع الذكورية التي قد تحرم بعض السيدات من حقوقهن بسبب عدم قدرتهن على دخول المحاكم او المراكز الأمنية .
11	الإجراءات الرسمية لملاحقة الفاسدين ضعيفة وغير صالحة لضبط الترهل الاداري والمالي.
12	وجود مجموعات فاسدة مرتبطة مع بعضها وقوية داخل المؤسسات الرسمية صعب الوصول إليها.
13	وجود الرشوه والواسطة والفساد في بعض القضايا التي تقلب الحقوق وتضيعها.
14	عدم معرفة المواطنين بالحقوق والواجبات الخاصة فهم.
15	قيود أمنية تفرض على من يعبر عن رأيه خاصة في القضايا السياسية.
16	اعطاء الجامعات الحق بالفصل التعسفي لطلاب الجامعة تحت مبرر الاساءة لأحد مدرسي الجامعة.
17	عدم فاعلية الاعلام الرسمي مما قد يوقع المواطنين بفخ الشائعات ويعرضهم للمساءلة القانونية.
18	التشريعات المعمول بها تحد من حرية الشباب في التعبير عن آرائهم.
19	البنية التحتية للكثير من المحاكم غير مهيئة وقدرتها الاستيعابية أصبحت غير كافية
20	عدم شعور المجتمع بجدية الحكومة في محاربة الفساد ومحاسبة الفاسدين

الرقم	التحديات
21	تخوف المواطن من ملاحقته او إلحاق الأذى به في حال بلغ عن شبهات فساد
22	ارتفاع رسوم المحاكم مما يحرم الكثير من الوصول اليها والمطالبة بحقوقهم
23	اتساع صلاحيات الحكام الإداريين التي قد تستخدم تعسفاً
24	تعسف بعض رجال الأمن العام باستخدام صلاحياتهم وتوظيف بعضهم لهذه الصلاحيات لغايات شخصية

الرقم	الطموحات
1	أن يكون القضاء مستقل ونزيه.
2	قضاء متاح للجميع برسوم رمزية
3	أن يحاسب جميع المقصرين والمرتشين في الدوائر الرسمية.
4	أن يجري الانجاز داخل المؤسسات الرسمية وسط روح الفريق الواحد، دون انحياز لأحد على حساب آخرين.
5	تحديد واضح لسقف أجور المحامين مع مراعاة الخبرات القانونية عندهم.
6	تفعيل الحكومة الإلكترونية في الإجراءات القضائية.
7	مساواة الرجل والمرأة أمام المحاكم من الناحية الرسمية ومن الناحية المجتمعية.
8	أن يكون الجهاز القضائي متطور وقادر على حسم القضايا بشكل سريع وعادل.
9	أن يكون الجهاز الاداري الحكومي نزيه ورشيق وقادر على التعامل مع المعطيات.
10	أن يكون المواطنين على دراية بحقوقهم وواجباتهم.
11	أن يكون أعضاء مجلس النواب اصغر سناً واكثر كفاءة ومواكبة لتطور العالم.
12	أن يكون الشباب قادراً على التعبير عن رأيه بكل حرية.
13	تطبيق المشاركة الشعبية في صنع القرارات وإقرار التشريعات
14	الوصول لأردن ديموقراطي يضمن حرية الرأي.
15	أن تكون المرأة على قدم المساواة مع الرجل.
16	وجود إعلام رسمي ناضج ويعمل بفعالية واكثر ثقة واحترافية
17	أن يكون الاعلام الخاص جهة موثوقة و معتمدة.
18	أن يصبح الاعلام الرسمي مصدراً رئيسياً و معتمدا للأخبار والرد على الشائعات.

الرقم	الحلول
1	تصنيف المحامين لفئات حسب خبرتهم ووضع سقوف عليا لأجورهم
2	إعداد تقارير دورية للمؤسسات والدوائر الرقابية حول أداء الموظفين الحكوميين تبنى على أساسها إجراءات لمكافاة المتميز ومحاسبة المقصر.
3	تفعيل دور هيئة النزاهة ومكافحة الفساد بشكل اكبر وتوسيع صلاحياتها لتطال جميع الفاسدين.
4	العمل على توعية المواطنين بالتشريعات التي تمس حياتهم اليومية لحمايتهم من الوقوع في مخالفات قانونية تعرضهم للمساءلة.
5	أن يكفل القانون حرية التعبير للجميع دون التعرض لفرصة المساءلة دون وجه حق.
6	تطبيق آليات وقنوات المشاركة الشعبية التي تساهم في مشاركة الشباب في صنع القرارات والتشريعات.
7	تعديل التشريعات لضمان رفع سقف الحريات و تعزيز الديموقراطية و ضمان الحريات.
8	تعزيز حق المواطن في الحصول على المعلومة بشكل سريع من خلال تعديل التشريعات اللازمة.
9	إيجاد إعلام رسمي فعال قادر على إيصال المعلومات الصحيحة للمواطن بكافة الطرق لحمايته من الشائعات.
10	تخفيض الرسوم على القضايا وجعلها بمتناول الجميع
11	إيجاد صندوق لدعم غير المقتدرين من الوصول للقضاء والدفاع عن حقوقهم وتحصيلها
12	تأهيل القضاة وتدريبهم بشكل دوري حول الاتفاقيات الدولية المتعلقة بحقوق الانسان واليات تطبيقها
13	ربط كافة المحاكم الكترونياً وتفعيل الخدمات الالكترونية للمواطنين والمحامين
14	إعادة تأهيل البنى التحتية للمحاكم وزيادة طاقتها الاستيعابية
15	الحد من صلاحيات الحكام الإداريين في موضوع التوقيف الإداري وتحويل هذه الصلاحيات للقضاء لضمان النزاهة والعدالة
16	التسريع في إصدار الأحكام القضائية وتنفيذها

السلام والعدل والمؤسسات القوية

10. المحور السياسي / السلام والعدل والمؤسسات القوية

الرقم	التحديات
1	عدم وجود برامج انتخابية فعلية للمرشحين على مستوى مجلس النواب او البلديات أو المحافظات.
2	انتشار فكرة التصويت على أساس القرابة أو المصالح أو المناطقية وغياب الانتخاب على أساس الكفاءة.
3	سن الترشح كبير، ويمنع الشباب من الدخول في معترك الحياة السياسية.
4	توزيع غير عادل للمقاعد النيابية على مستوى المملكة.
5	انتشار المال الأسود - السياسي - في فترة الانتخابات دون وجود عقوبات رادعة.
6	الاقبال ضعيف على الانتخاب بسبب ضعف ثقة المواطنين بالمجالس المنتخبة.
7	غياب أعضاء مجلس النواب عن حضور الجلسات الرقابية والتشريعية دون رادع لهم.
8	كثرة المشاكل داخل مجلس النواب وتحت القبة تؤثر على ثقة المواطنين بالمجلس.
9	علاقة السلطة التشريعية و التنفيذية متداخلة بشكل سلبي من حيث: التعيين بالواسطات و استغلال المناصب بطريقة سلبية تؤثر على استقلالية السلطات و غياب العدالة.
10	البطء في انجاز التشريعيات وغياب الدور الرقابي لمجلس النواب.
11	عدم اشراك الشباب في اتخاذ القرار وعدم الثقة فيهم من قبل المجتمع أو حتى من قبل المؤسسات الرسمية.
12	عدم وجود نصوص وبنود قانونية في الدستور تضمن مشاركة الشباب.
13	تخوف الشباب من المشاركة السياسية وخاصة الانضمام للاحزاب.
14	لا توجد برامج كافية أو واقعية لتحفيز الشباب في المشاركة السياسة.
15	عدم وجود ثقة بين الحكومة و الشباب.
16	ضعف الثقافة السياسية لدى جزء من الشباب يبعدهم عن المشاركة.

الرقم	التحديات
17	منع النشاط السياسي داخل الجامعات
18	ضعف الأحزاب السياسية وعدم جود أثر ملموس لها.
19	قانون الانتخاب يعزز الانتماءات الضيقة ولا يدعم العمل الحزبي والجماعي.
20	ضعف معرفة النواب بواجباتهم وحقوقهم وصلاحياتهم
21	عدم اشتراط حد ادنى من المستوى التعليمي لأعضاء مجلس النواب يؤثر على جودة وكفاءة النواب.
22	ضعف تقارير ديوان المحاسبة وعدم الأخذ بها من قبل مجلس النواب والحكومة.

الرقم	الطموحات
1	شباب واعي بأهمية المشاركة السياسية في الأحزاب ومجالس النواب.
2	أن يكون هنالك شروط ومؤهلات للترشح على عضوية مجلس النواب والمجالس البلدية ومجالس المحافظات.
3	أن تكون مقاعد مجلس النواب موزعة بعدالة على كافة مناطق المملكة.
4	شباب أردني واع سياسياً قادر على ممارسة العمل السياسي داخل الجامعات بحرية.
5	وجود احزاب تحمل برامج إصلاحية قابلة للتطبيق.
6	أن تكون الأحزاب فاعلة في المجتمعات وقادرة على الترويج لبرامجها.
7	أن يكون هنالك الية لضمان تواجد الشباب في جميع المجالس المنتخبة.
8	أن تضم المناهج الدراسية في جميع المراحل مفاهيم المشاركة والتنمية السياسية.
9	أن يكون هنالك برامج عملية للشباب كمحاكاة لاشراكهم في عملية صنع القرار.
10	مجلس نواب قوي قادر على الرقابة على الأداء الحكومي ومحاسبتها

الرقم	الحلول
1	اعطاء المساحة الكافية للشباب للمشاركة في عملية صنع القرار من خلال تعديل قانون الإنتخاب وتخفيض سن الترشح واشراكهم في العمل السياسي وتفعيل دور الاحزاب وعدم التضييق على منتسبيها والتشجيع على الحياة الحزبية وعدم التضييق على الشباب اصحاب المبادرات السياسية داخل الجامعات.
2	اعادة النظر في الميزات التي يتمتع بها الوزراء والنواب والمسؤولين بشكل عام حيث تشكل بعض هذه الميزات اعباء مادية على الدولة الأردنية وتجاوزات للقانون.
3	ضمان النزاهة في عملية الانتخاب ورفع نسبة المقترعين من خلال تحويل الاقتراع الكترونيا.
4	محاسبة الفاسدين والحد من استعمال المال الأسود من خلال تفعيل قانون عقوبات رادع.
5	وجود مؤسسات محلية تعمل على مراقبة اداء مجلس النواب وتقييمه ونشر تقارير دورية .
6	الفصل التام بين السلطات.
7	اخذ تقارير ديوان المحاسبة بعين الاعتبار ومحاكمة الفاسدين وفتح ملفات الفساد العالقة وتحويلها للقضاء.
8	وضع شرط مؤهل اكاديمي للمترشحين لمجلس النواب
9	إيجاد قانون انتخاب توافقي يشجع العمل الحزبي ويضعف الانتماءات الضيقة ويدعم الترشح عبر القوائم الوطنية
10	تخفيض سن الترشح لمجلس النواب ل 25 سنة
11	إلزام مجلس النواب بإعداد تقارير دورية حول اداء الحكومة ومحاسبتها في حال تقصيرها
12	تعيين الوزراء والمسؤولين الحكوميين بناء على الكفاءة وبشكل عادل وشفاف
13	زيادة مستوى الشفافية الحكومية ومكاشفة المواطنين في كافة الامور والمستجدات.

مدن ومجتمعات محلية مستدامة

11. محور الادارة المحليّة

الرقم	التحديات
1	ضعف الوعي حتى عند أعضاء مجالس المحافظات بأهمية اللامركزية وبالدور المناط بهم للنهوض بها.
2	ضعف وعي المواطنين بفكرة اللامركزية وبمسؤوليات أعضاء مجالس اللامركزية والدور المناط بهم.
3	غياب التنسيق بين الدوائر الرسمية المختلفة في الادارة المحلية مما يؤثر سلبا على الانجاز.
4	تعدد المرجعيات التي تدير وتنظم مجالس الإدارة المحلية
5	قانون اللامركزية لم يعط الصلاحيات الكافية للانجاز داخل مجالس المحافظات.
6	ضعف الميزانيات المخصصة في الموازنة لمجالس المحافظات.
7	تأخر وعرقلة اقرار الميزانيات مما يؤثر سلباً على انجاز المشاريع.
8	عدم وجود عدالة في تنمية المشاريع وخاصة بين المناطق القروية والمدن الرئيسية.
9	الترشح على أساس الرغبات الشخصية والعشائرية بعيداً عن الكفاءة والانجاز والبرامج الانتخابية.
10	غياب الدور الفاعل للاحزاب في انتخابات اللامركزية.
11	غياب الدور الرقابي من قبل المؤسسات الاهلية على عمل مجالس اللامركزية.
12	توجه الناخبين للاختيار على أساس المناطقية والعشائرية لا على أساس الكفاءة
13	عدم ثقة المجتمعات بالشباب وانتخابهم لتمثيلهم في المجالس المنتخبة.
14	ترهل البنية التحتية وتراكم ذلك عبر عقود مضت، مما يصعّب مهمة الانجاز والتغيير.
15	تداخل الصلاحيات بين المجالس المختلفة داخل المحافظة (التنفيذية، والمحافظات، والبلديات).
16	عدم وجود خطط طويلة الأمد للنهوض بالمحافظات وجذب المشاريع وتشغيل الشباب.

الرقم	التحديات
17	اعتماد الترشح للانتخابات على قدرة المترشح المالية مما يمنع أصحاب الكفاءة من الترشح.
18	التباين الكبير في أداء البلديات بين منطقة واخرى والتباين في مستوى خدماتها المقدمة للمواطنين
19	غياب الخطط الاستراتيجية التشاركية عن عمل مجالس المحافظات
20	التنافسية السلبية بين مجالس المحافظات واعضاء مجلس النواب من ذات المنطقة مما يعرقل العمل والإنجاز
21	ضعف إشراك المجالس للمواطنين واستشارتهم في التخطيط وصنع القرار.
22	عدم إشراك المجالس للمواطنين واستشارتهم في التخطيط وصنع القرار.

الرقم	الطموحات
1	أن يتم إيجاد استراتيجيات وطنية واضحة وطويلة الأمد للمجالس البلدية ومجالس المحافظات
2	أن يكون هنالك مؤسسات رقابية رسمية وأهلية تراقب عمل المجالس المنتخبة
3	مخططات تنظيمية واضحة تشمل تجمعات سكنية وبنية تحتية وحدائق وأماكن ترفيهية.
4	وجود شبكة نقل تشمل السكك الحديدة واستخدام القطارات السريعة.
5	أن يكون للشباب دور فاعل في صناعة القرار الرسمي.
6	أن تكون الصلاحيات واضحة ومحددة لكل جهة رسمية.
7	أن يثق المجتمع بالشباب وبقدرتهم على التغيير.
8	أن يكون المجتمع واع ومدرك بأهمية المشاركة المجتمعية.
9	أن يكون المجتمع قادر على الانتخاب بناء على الكفاءة.
10	أن يكون المجتمع أكثر اهتماماً بالبيئة العامة والمحافظة عليها.
11	خدمات على اعلى المستويات في المحافظات

الرقم	الحلول
1	إيجاد جهة رقابية مستقلة مسؤولة عن مراجعة عمل البلديات ومجالس المحافظات.
2	إيجاد مظلة واحدة تنظم عمل مجالس الإدارة المحلية وتضمن التشاركية والتكاملية في العمل
3	رفع وعي المجتمع بدور البلديات و مجالس المحافظات.
4	الاستفادة من وسائل التواصل الاجتماعي و الندوات في التوعية العامة بأهمية اللامركزية.
5	إجراء تعديلات تشريعية واسعة على قانون اللامركزية تضمن تحديد الصلاحيات والمساءلة حولها وخفض سن الترشح لعمر 21.
6	تنفيذ برامج طويلة الأمد من قبل الحكومة والمجتمع المدني لفرز قيادات شبابية قادرين على تمثيل مناطقهم في مجالس الإدارة المحلية.
7	إعداد خطط استراتيجية في كل محافظة مبنية على المشاركة الشعبية كأساس لها شريطة بطلانها تضمن تلبية الاحتياجات والاولويات
8	تنسيق المهام بين المجالس المختلفة داخل المحافظة وايجاد اجندة مشتركة بين المجالس لضمان تكاتف الجهود وعدم ضاربها
9	عقد ورشات عمل وجلسات مشتركة في كل دورة انتخابية بين المجلس السابق والجديد ليتم تسليمهم الأعمال السابقة وضمان عدم نسف العمل السابق والبدء من جديد (بناء عمل مؤسسي)

مبادرة شبابية وطنية أردنية أطلقها مركز الحياة - راصد بالشراكة مع وزارة الشباب ولجنة التربية والتعليم وهيئة شباب كلنا الأردن وبرنامج أنا أشارك، بهدف إدماج الشباب الأردني وإشراكه بساحة حوار مفتوحة يناقش بها مختلف القضايا المحلية، بهدف إعداد وصياغة وثيقة وطنية نظرية تمثل خارطة طريق هادفة تعبّر عنهم وعن أفكارهم وآمالهم وطموحاتهم للمستقبل.

وزارة الشباب

مجلس النواب الأردني

RASED راصد

هيئة شباب كلنا الأردن

Al-Hayat Center - Rased مركز الحياة - راصد

Tel: +962 6 5377 330

Fax: +962 6 5377 230

Website: www.rasedjo.org

www.facebook.com/rased.jordan

E-mail: info@hayatcenter.org

NDI NATIONAL DEMOCRATIC INSTITUTE

USAID FROM THE AMERICAN PEOPLE